أميركا اليوم

دراسة من إعداد العميد المتقاعد إلياس فرحات

(قسم الدراسات / وكالة القدس للأنباء)

الموضوعات

مقدمة 1

خلاصة تنفيذية 3

الوضع السياسي: استمرار القطب الأوحد أم بروز التعددية القطبية 9

الوضع الاستراتيجي الأميركي في العالم 19

الوضع العسكري في الشرق الأوسط وتأثيرات الانسحاب من العراق وأفغانستان على النفوذ الأميركي 30

الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها الداخلية (حركة وول ستريت تطالب بإسقاط الرأسمالية بأسرها) 36

اتجاهات الرأي لدى المجتمع الاميركي والبروباغاندا الإعلامية للحزبين الديموقراطي والجمهوري 43

مقدمة

لأول مرة في التاريخ، منذ عصر السلم الروماني، تهيمن دولة واحدة على سياسة العالم. الولايات المتحدة الأميركية دولة لا تحمل هموماً تاريخية، ولا يستحضر مواطنوها خلافات منذ آلاف السنين، كما هو الحال في أوروبا والشرق. دولة تعيش حاضرها وتخطط لمستقبلها؛ تركز على الأبحاث والإنتاج، وأكبر قيمة اجتماعية فيها هي العمل. لا مكان لغير العاملين في المجتمع الأميركي. الدولة تخلق الفرص وتوفر الحريات. نقل عن سفير اليابان في الولايات المتحدة، قبل الحرب العالمية الثانية، تحذير لسلطات بلاده من أن الولايات المتحدة إذا استخدمت تفوقها العلمي والتكنولوجي في صناعة الأسلحة، فإنها سوف تبني قوة عالمية مخيفة. وهكذا كان. الولايات المتحدة انتصرت في هذه الحرب واستكملت، بعد انتهائها، الهيمنة على العالم الغربي؛ فأضحى تابعاً لها؛ وانحصرت المنافسة مع الإتحاد السوفياتي. وبعد مضي أقل من نصف قرن، انهار الإتحاد السوفياتي، وأكملت سيطرتها على العالم. لا يمكن لأية دولة في العالم أن تقوم بإجراء ما، من دون أن تحسب حساباً للولايات المتحدة. وتالياً، لا يمكن إهمال رد الفعل الأميركي تجاه أي حدث. في وزارة الخارجية الأميركية، يتقدم ناطق صحافي كل يوم ويعرض للأوضاع في العالم بأسره، ويجيب على أسئلة الصحافيين واستفساراتهم حول جميع المشاكل الدولية.

التعرف على أميركا اليوم ضروري وواجب لكل من يعمل في الحقل السياسي والإقتصادي في العالم. وأميركا اليوم قوية جداً؛ لكنها تعاني من مشاكل حقيقية من جراء انفلاش قوتها وقواها العسكرية في جميع أنحاء العالم. تورطت بحروب مدمرة آخرها الحرب على أفغانستان والحرب على العراق؛ ونجحت بسرعة في احتلال هذين البلدين في عمليات عسكرية منسقة بالاستناد إلى إمكانات ضخمة. لكنها، وعلى الرغم من التفوق الكبير على أعدائها، تلقت الضربة من حيث لم تنتظر. استدرجت حركات المقاومة الأفغانية والعراقية القوات المسلحة الأميركية إلى قتال شبه بدائي من إنسان إلى إنسان، ومن مقاتل إلى آلية، بعيداً عن الأساطيل والطائرات والصواريخ والأقمارالاصطناعية. قتل الكثير من الجنود الأميركيين في هاتين الحربين؛ وأثار مقتلهم غضباً في الولايات المتحدة. انسحبت من العراق؛ وهي بصدد الانسحاب من أفغانستان من دون أن تحقق أهدافها. ويعتبر ذلك فشل أو عدم نصر أو حتى هزيمة. ارتفعت تكاليف الحرب؛ وتأثر الاقتصاد سلبا. لم تعد الحكومة الفدرالية تفي بالتزاماتها في الخدمات التي تقدمها للمواطنين: حكومات الولايات تعاني من العجز، والبطالة بدأت تستشري بين الأميركيين؛ مصارف عملاقة أعلنت إفلاسها؛ والقطاع العقاري ينهار. بدأت الأزمة المالية، وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء العالم، نظراً لارتباط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأميركي.

أصيب الفيل بجرح عميق لكنه لم يهو بعد؛ وهو يحاول الإبلال عبثاً. نمور آسيا كبرت؛ وعلى رأسها الصين التي قويت بسرعة، وأصبحت دائنة للولايات المتحدة، بعدما كانت - عند انتهاء الحرب الباردة - تجهد لإخراج مواطنيها من حال الفقر. الهند أيضاً أصبحت قوة اقتصادية كبيرة. البرازيل، التي كان يتندر العالم بتدهور عملتها، نمت بسرعة؛ ودخلت إلى

الإقتصاد العالمي وباتت قوة كبيرة. أين أصبحت الولايات المتحدة إزاء هذه المتغيرات؟ وما هي وتيرة التراجع الأميركي، وكيف يجري قياسها وإلى أين ستصل؟

نجيب على هذه الأسئلة في الدراسة المرفقة. نعرض فيها لدور الولايات المتحدة كقطب وحيد، ومدى قابلية هذا الدور للاستمرار، على ضوء التطورات المتسارعة، ومؤشرات الخلل بتوازن القوى في العالم. ونعرض لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي التي وضعها البيت الأبيض، وهي أشبه بأجندة عمل منظمة ومرتبة، بعيداً عن الأدبيات والكلام المنمق. كما نعرض للانتشار العسكري للولايات المتحدة، وواقعه ومستقبله وكلفته السياسية والإقتصادية والتغيرات الأساسية في السياسة الخارجية الأميركية، وخصوصاً التوجه نحو آسيا والباسيفيك. تحتل مسألة الطاقة، وخصوصاً النفط، حيزاً كبيراً في السياسة الخارجية الأميركية؛ وننوه باكتشاف إحتياط نفطي ضخم، في ولاية وايومنغ، سيؤدي إلى تغيير حتمي في السياسة الأميركية عندما يبدأ انتاجه وتسويقه. كما نعرض لمؤثرات الرأي العام الأميركي وتأثير الجماعات الدينية المتشددة المعروفين بالبروتستانتينيين المحافظين أو المسيحيين الصهاينة الذين يمتلكون نفوذاً كبيراً داخل الولايات المتحدة، ويسيطرون على عدد كبير من الإذاعات والصحف ومحطات التلفزيون. وهم - في زمن التكنولوجيا والعلم - يؤمنون بمعتقدات غيبية أبرزها انتظار الظهور الثاني للمسيح، وتفصيل المواقف السياسية بناء لذلك، وفرض ضغوط على السياسيين من أجل تنفيذ معتقداتهم. كما نعرض لقوى المال والاستابلشمنت الصناعي والإقتصادي، ولدور الإعلام الأساسي والمحرك للرأي العام الأميركي. ثم نعرض لحركة "احتلوا وول ستريت"، التي جاءت رداً عنيفاً، من خارج سياق الحياة السياسية والاجتماعية الأميركية، على النظام الظالم، وكشفت عيوباً اقتصادية واجتماعية وبنيوية في المجتمع الأميركي، أقلها الحديث عن سيطرة 1% من الناس على الثروة وحرمان 99% منها. كلام لم نسمع مثله من قبل في ذلك البلد الذي يحلم الكثيرون في العالم بأن تطأه أقدامهم؛ بلد الفرص والتقدم والحرية. تبدو الولايات المتحدة اليوم أشبه بسفينة مهددة بالغرق جراء ثقوب عديدة تحاول الاستابلشمنت والسياسيون إنقاذها في ظل ذهول الركاب، وهم دول العالم، من هول المصاب الذي دهم قبطان السفينة.

اعتمدنا في هذه الدراسة على الكثير من المعلومات ومن التحليل؛ وعرضنا آراء بالاستناد إليها، من دون الغوص بالأدبيات؛ ووضعنا في خاتمتها روابط للمراجع التي استندت اليها الدراسة. وفي مستهل الدراسة، وضعنا خلاصة تنفيذية لأهم الأفكار والمواضيع المطروحة في الدراسة من أجل سهولة الاستثمار والتركيز.

نأمل أن تقدم هذه الدراسة فكرة واضحة وحقيقية وموثقة عن الولايات المتحدة، لكنها ليست النهاية في الدراسات. ذلك لأن تغيّر المصالح وتغيّر المعطيات يفرض تغيّر السياسات. ويبقى أن نعرف أين تقع مصالحنا حتى نقرر أية سياسة نتبع.

بيروت في 10 كانون الثاني 2012

العميد المتقاعد الياس فرحات

خلاصة تنفيذية

تبدو الولايات المتحدة اليوم في وضع تتراوح فيه بين القوة العظمى المهيمنة والقوة المتراجعة والمأزومة. النظام العالمي الجديد الذي أعلن عن قيامه الرئيس جورج بوش الأول، بعد تحرير الكويت وسقوط الاتحاد السوفياتي عام 1992، لم يعمر كثيراً وبدأ يتهاوى. نفوذ الولايات المتحدة يتراجع؛ الاقتصاد في أزمة؛ لا حلول في الأفق للأزمات العالمية؛ والإخضاع العسكري في أفغانستان والعراق فشل. وأمام الإدارة الأميركية الحالية والإدارات القادمة سيل من المشاكل العالقة ليس من السهل تسويتها. ماذا حصل بعد انتهاء الحرب الباردة، وكيف تبدو صورة الولايات المتحدة اليوم؟

1 - هيمنت الولايات المتحدة الأميركية على منظمات الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن، واستخدمتها من أجل إيجاد قاعدة قانونية دولية لتدخلاتها وحروبها وإجراءاتها ومواقفها السياسية من مجمل الأزمات العالمية. واستعملت لهذه الغاية نفوذها وحق الفيتو، كونها عضو دائم في مجلس الأمن. لكن هيبتها اهتزت على الصعيد الدولي عندما رفضت فرنسا عام 2003 الموافقة على قرار من مجلس الأمن يسمح بالحرب الأميركية على العراق وهددت بالفيتو؛ فهاجمت الولايات المتحدة العراق من دون قرار دولي. ولعل الحدث الأهم هو تجرؤ روسيا والصين على إعلان فيتو ثنائي، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، على مشروع قرار أوروبي ضد سوريا في مجلس الأمن بتأييد من الولايات المتحدة.

2 - أعادت الولايات المتحدة ترتيب الوضع في البلقان بعد انهيار يوغوسلافيا؛ وأنهت بذلك رمزاً أساسياً من مجموعة دول عدم الانحياز، التي كانت تشكل قوة كبيرة في الأمم المتحدة أثناء الحرب الباردة، تزعج الولايات المتحدة وتعرقل مصالحها الدولية. لكن، في المقابل، ظهرت تجمعات إقليمية اقتصادية وسياسية، مثل تجمع شانغهاي ومجموعة "بريك" المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين انضمت إليها لاحقا جنوب افريقيا. كما أن أميركا اللاتينية خرجت من العباءة الأميركية بعد أن وصلت إلى الحكم أحزاب إشتراكية مناهضة لسياستها، وخصوصاً في فنزويلا وبوليفيا والبرازيل والأرجنتين ومعظم دول أميركا الجنوبية، ما عدا كولومبيا.

3 - بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، سعت الولايات المتحدة إلى ضبط انتشار الأسلحة النووية وضمان عدم وقوعها بأيد غير مسؤولة؛ وعقدت اتفاقاً مع روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان تم بموجبه تحوّل الدول الثلاث الأخيرة إلى دول غير نووية، وجرى التخلص من سلاحها النووي. لكن فشل الولايات المتحدة في حل النزاعات الإقليمية أدى إلى إفلات بعض الدول من الضوابط النووية. في 18 أيار / مايو 1998، أعلن رئيس الوزراء الهندي، فاجباي، إجراء ثلاثة تفجيرات نووية ناجحة. وفي 28 أيار 1998، أي بعد نحو أسبوعين من تفجيرات الهند، سارع رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف، إلى الإعلان عن إجراء خمسة تفجيرات. كما أجرت كوريا الشمالية تفجيراً نووياً عام 2006. وقفت الولايات المتحدة بشدة في وجه إيران لتمنعها من حيازة السلاح النووي، ودعمت قرارات من مجلس الأمن لفرض عقوبات عليها. وليس سراً أن إسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً يشكل خللاً في التوازن بينها وبين العرب. هذا الفلتان النووي يظهران هيبة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم قد اهتزت.

4 - في أوروبا أسرعت الولايات المتحدة إلى استيعاب دول أوروبا الشرقية التي كانت ضمن الكتلة السوفياتية، وأدخلت معظمها في حلف شمال الأطلسي وفي الإتحاد الأوروبي. وجرت تسوية النزاع التشيكي- السلافي بتقسيم "حُبي" لتشيكوسلوفاكيا إلى دولتين تشيكيا وسلوفاكيا. خضعت هذه الدول لنفوذ الولايات المتحدة التي وفرت لها المساعدة والحماية. لم يرتق الإتحاد الأوروبي إلى مستوى قوة عالمية تنافس الولايات المتحدة، كما كان البعض يهدف من إنشائه. أضافت دول أوروبا الشرقية مساحة إقليمية إلى الإتحاد، لكنها أضافت أيضا أعباء اقتصادية عليه، وزادت من تعقيدات عملية الوحدة الأوروبية. يعاني هذا الإتحاد من نقاط ضعف؛ فهو لا يمتلك قوة ردع مشتركة ولا قوة تدخل سريع، ويلجأ إلى حلف الأطلسي في مجال الدفاع، حيث القرار أميركي؛ فأصبح بذلك عبئا على الولايات المتحدة.

5 - بقيت الولايات المتحدة تنظر إلى روسيا بارتياب وخشية من محاولتها إعادة بناء دور لها على الصعيد الأوروبي والدولي؛ وسعت لمحاولة إضعافها، ودعمت حركات الانفصال في الشيشان، وحركت الاضطرابات في جمهوريات القوقاز الإسلامية في الداغستان وتتارستان؛ وشجعت أوكرانيا وجورجيا على التمرد على نفوذها. لكن روسيا تصدت بقساوة للتمرد في الشيشان، وهاجمت قواتها المسلحة جورجيا، وفرضت انفصال أوسيتيا الجنوبية عنها.

6 - انحنت الصين للعاصفة القوية التي هبت إثر سقوط الإتحاد السوفياتي وحسنت علاقتها مع الولايات المتحدة وركزت نشاطها على التنمية الاقتصادية الشاملة والتجارة العالمية والدخول إلى أكبر عدد ممكن من الأسواق العالمية. إلا أن الولايات المتحدة تابعت سلوكها لإضعاف الصين باستقبال الدالاي لاما وإثارة التمرد في التيبت وإثارة أقلية الإيغور المسلمة في الشمال للمطالبة بالاستقلال. لم تتسامح الصين مع هذه التحركات، وقمعتها بشدة. لكن، في المقابل، بلغت قيمة الديون الصينية على الولايات المتحدة، عن طريق سندات الخزينة، 1,2 تريليون دولار؛ وأسهم ذلك في تحريرها التدريجي من الهيمنة الأميركية؛ وهي لم تتورط بحروب ونزاعات، وركزت جهودها على التنمية الاقتصادية، وحققت أعلى معدلات نمو في العالم. وفيما كان اقتصادها يتقدم، كان الاقتصادان الأميركي والأوروبي يتراجعان.

7 - بعد مضي عقدين على انتهاء الحرب الباردة، شهد العالم تطورات هامة، من نمو كبير في الاقتصاد العالمي، إلى تحكم التجارة الدولية بمصير معظم الدول، وتوسيع دائرة الدول الديموقراطية، و تراجع خطر المواجهة النووية، وانتشار الديموقراطية، وزيادة عدد الشعوب التي تتحكم بمصيرها. في المقابل، هناك مشاكل كبيرة تواجه هذا العالم، أبرزها تراجع الحرب على الأيديولوجيات لتحل مكانها الحروب الدينية والإثنية والقبلية، وارتفاع مخاطر الانتشار النووي، وازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي، وتراجع المساواة بين الشعوب. تشاركت جميع الدول مخاطر تلوث البيئة وتأثيرها على الغذاء والصحة العامة.

8 - بعد نحو 10 سنوات من إعلان النظام العالمي الجديد، ضرب الإرهاب في واشنطن ونيويورك؛ الأمر الذي لم يحصل في الولايات المتحدة منذ بيرل هاربر. وانطلقت بعدها الحرب على الإرهاب، وغزت الولايات المتحدة أفغانستان والعراق؛ وما تزال في حالة عداء مع إيران منذ استلام الثورة الإسلامية للسلطة عام 1979. تعرضت صورة الولايات المتحدة للاهتزاز بعد الانسحاب من العراق، والنتائج الكارثية للحرب على أفغانستان، حيث من المرجح أن تكون طالبان القوة المهيمنة بعد الانسحاب الأميركي عام 2014. هذا المشهد فتح صفحة جديدة في خيارات الأميركيين، وهي محاربة الإرهاب وما يترتب على ذلك من سياسات واستراتيجيات

جديدة ومكلفة. وضع البيت الأبيض استراتيجية ثابتة للولايات المتحدة تخدم مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، انطلاقا من التحديات التي يفرضها الواقع الدولي الراهن في أوائل القرن الواحد والعشرين. ومن الفرص التي يؤمنها النظام العالمي الجديد لتحقيق أهداف ومصالح أميركا، حدد البيت الأبيض أربعة أهداف ثابتة للاستراتيجة الأميركية، هي **الأمن** - ويقصد به أمن الولايات المتحدة ومواطنيها وحلفائها وشركائها – و**الازدهار** - أي تحقيق اقتصاد أميركي قوي ومتطور وخلاق ضمن نظام دولي يوفر الفرص وسبل التقدم - و**القيم** - أي احترام القيم العالمية داخل الولايات المتحدة وخارجها - و**الحفاظ على نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة** يحقق السلام والأمن، ويوفر الفرص من أجل تعاون أقوى لمواجهة التحديات العالمية.

9 - تعتبر الولايات المتحدة، من دون نقاش، الأقوى عسكرياً في العالم. فهي الدولة الوحيدة القادرة على التدخل العسكري التقليدي في جميع أنحاء العالم. وعلى الصعيد الاستخباري، يوجد في الولايات المتحدة 17 جهاز استخبارات تنضوي تحت إمرة رئيس المجموعة الاستخبارية، وأهمها وكالة المخابرات المركزية، ووكالة الأمن القومي، ووكالات استخبارات الدفاع والجيش والقوات الجوية والبحرية، ومكتب التحقيق الفدرالي، وغيرها. تتمتع الولايات المتحدة بديبلوماسية ناشطة وحاضرة دائما في مناطق الأزمات. حققت الولايات المتحدة تقدماً اقتصادياً مذهلاً جعلها تتربع على عرش الاقتصاد العالمي وتهيمن على اقتصادات العالم؛ وتحول الدولار الأميركي إلى عملة دولية. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم والسلطة التي تتحكم بمصير الدول والشعوب.

10 - من أهم المبادىء التي تعتمدها الاستراتيجية الأميركية هي تعزيز الأمن والمرونة في العمل على الجبهة الداخلية، وتفكيك وضرب تنظيم القاعدة والتنظيمات المتطرفة العنيفة التابعة لها في أفغانستان وباكستان وجميع أنحاء العالم، ومنع انتشار الأسلحة البيولوجية والنووية، والمحافظة على المواد النووية، ودفع عملية السلام والأمن في الشرق الأوسط الكبير.

11 - تنتشر القوات الأميركية في دول الخليج: الكويت وقطر والبحرين والإمارات والسعودية وعمان؛ وتعمل كقوة ردع ودعم لحلفائها. وبعد الانسحاب من العراق، تبلورت مهماتها وأصبحت المهمتان الرئيسيتان: ضمان أمن إسرائيل وأمن تدفق النفط. لم تتأثر هاتان المهمتان بنهاية الحرب الباردة؛ إذ أن النزاع العربي الإسرائيلي لم يصل إلى تسوية، وما زالت العلاقات الأميركية الإيرانية عدائية.

12 - في عام 2008 حصل تطور دراماتيكي في مسألة النفط في الولايات المتحدة عندما كشف تقرير لوزارة الداخلية الأميركية - إدارة المسح الجيولوجي - عن وجود مخزون من النفط في ولايتي داكوتا الشمالية ومونتانا، يبلغ من 3 إلى 4.3 بليون برميل أي أكثر بـ 25 مرة من تقديرات عام 1995. لكن المفاجأة المذهلة كانت في العام 2011 عندما كشفت الإدارة نفسها عن وجود مخزون هائل في ولاية وايومنغ يقدر بـ 969 بليون برميل في مناطق غرين ريفر وحوض واشاكي في جنوب غربي الولاية؛ مع العلم أن احتياط دول الخليج مع إيران يبلغ 715 بليون برميل. من شأن هذه الاكتشافات أن تجعل الولايات المتحدة، في نهاية العقد الحالي أو في العقد القادم، مستقلة تماماً في الطاقة النفطية، ولا تحتاج إلى إنفاق المال على الأساطيل وانتشار القوات من أجل أمن تدفق النفط. سوف تعمد البراغماتية الأميركية إلى الانسحاب العسكري من الخليج، بعدما بات لا يعنيها أمن النفط، وتترك للمستفيدين أمر تدبره. لن يكون هذا الانسحاب

مفاجئاً وسريعاً؛ لكن يرجح حصوله بعد دخول الإنتاج النفطي الأميركي إلى الأسواق الأميركية خلال العقد القادم.

13 - أعلنت وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، في تشرين الثاني 2011 عن سياسة جديدة للولايات المتحدة في المحيط الهادىء، واعتبرت أن مستقبل السياسة العالمية سوف يتقرر في آسيا وليس في أفغانستان ولا في العراق؛ وأن الولايات المتحدة ستكون في قلب الحركة السياسية هناك. وأضافت أن زيادة الاستثمار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في آسيا والمحيط الهادىء هي الأعلى في سلم أولويات السياسة الأميركية في العقد القادم. واعتبرت أن منطقة آسيا - المحيط الهادىء هي محرك أساسي للسياسة الدولية، وهي التي تمتد من شبه القارة الهندية إلى السواحل الغربية للولايات المتحدة، وعلى مدى المحيط الهادىء والمحيط الهندي اللذين يتحكمان بالملاحة والاستراتيجية، وتتسع لنحو نصف سكان العالم، وتضم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، وتشكل أكثر المناطق بعثاً للغازات التي تسبب للاحتباس الحراري. إنها تضم أكبرعدد من حلفاء الولايات المتحدة، بالإضافة إلى قوى صاعدة، مثل الصين والهند وأندونيسيا. هذا الكلام معطوف على اكتشافات النفط ينبىء بنوايا أميركية لترك منطقة الخليج في العقد القادم.

14 - من المرتقب أن تنسحب الولايات المتحدة من أفغانستان بعدما أكملت انسحابها من العراق؛ وأواخر العقد الحالي أو في العقد القادم يتحقق الحدث الكبير، وهو الانسحاب من الخليج بعد الانغماس في منطقة المحيط الهادىء واستخراج النفط من أراضيها. ربما استطاعت إحدى الإدارات الأميركية القادمة تحقيق تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي؛ لكن موازين القوى مقبلة على تغيير كبير لغير صالح إسرائيل التي لن يعود لها أن تفرض شروطاً تعجيزية، مثل التي تفرضها حاليا. وستضطر إلى إقامة سلام بغير شروطها إذا تغيرت سياسة مصر تجاهها. أما إذا تغيرت سياسة الأردن، فإن انقلاباً حقيقياً سوف يحصل في موازين القوى، يحشر الدولة العبرية في زاوية ضيقة، ويبقى للإسرائيليين خيار البقاء داخل دولة ينتهي فيها تفوقهم العسكري والاقتصادي، وبين عودة من يرغب إلى أوروبا؛ وبالنتيجة إنهاء دور ووظيفة إسرائيل في المنطقة.

15 - ترزح الولايات المتحدة تحت عبء مديونية عالية جداً. يبلغ الدين العام للولايات المتحدة نسبة 100 % من الناتج القومي، وقيمته 15 تريليون دولار. ويبلغ معدل الدين على كل مواطن أميركي 48,427 دولاراً، والمعدل لكل دافع ضرائب 134,395 دولاراً. تبلغ الديون الخارجية 4.6 تريليون دولار، والدائن الأول هو الصين، وتبلغ قيمة ديونها 1.16 تريليون دولار، تليها اليابان 912 مليار، وبريطانيا 346.5 مليار. وتبلغ الديون الشخصية حجماً مذهلاً؛ ففي القطاع العقاري، تبلغ الديون 13.5 تريليون دولار جراء الرهونات العقارية، وديون المستهلكين 2.4 تريليون دولار، وديون بطاقات الائتمان 787.8 مليار دولار. تزداد الديون بشكل مضطرد، وتدخل البلاد في دوامة مالية قد تصل يوماً ما إلى أزمة مشابهة لأزمة الانهيار الكبيرعام 1929.

بلغ عجز الموازنة الفيديرالية 1.3 تريليون دولار؛ فيما بلغ عجز الميزان التجاري 709 مليار دولار، والعجز التجاري مع الصين وحدها 308 مليار دولار. كما أعلنت وكالة "ستاندردز اند بورز" للتصنيف الائتماني في 7 آب / أغسطس 2011 عن تخفيض درجة الدين العام للولايات المتحدة للمرة الأولى في تاريخها بمقدار درجة واحدة من "ايه ايه ايه" إلى "ايه

ايه+"، مبررة ذلك "بمخاطر سياسية" بسبب عجز الموازنة؛ وأرفقت الوكالة هذا الخفض بتوقعات "سلبية".

تبلغ النسبة الحقيقية للبطالة 17%، أي 23.8 مليوناً؛ وعدد الذين يعيشون تحت خط الفقر 43 مليون شخصاً.

16 - تعاني البنى التحتية في الولايات المتحدة مشكلة كبيرة جداً. يبلغ عدد الجسور 600,905 جسراً، ومتوسط عمرها 43 سنة حسب تقرير وزارة النقل. واعتباراً من كانون الأول / ديسمبر 2008، اعتبر 72,868 منها مصاباً بعيب بنيوي (نسبة 12.1%)، و89,024 مصنفة على أنها مترهلة وبالغة القدم (نسبة 14.8%).

وازداد عدد السدود إلى أكثر من 85 ألف؛ لكن الحكومة الفدرالية تملك أو تشرف على 11% منها فقط؛ وبقية الجسور تملكها وتشرف عليها سلطات الولايات التي يقع على عاتقها مسؤولية تأمين سلامتها، لكنها لا تعتني بها بالشكل المطلوب. على سبيل المثال: ولاية تكساس لديها 7 مهندسين وموازنة 435 ألف دولار للإشراف على أكثر من 7,400 سد! ارتفع عدد السدود المصنفة غير آمنة من 3,500، عام2005، إلى 4,095، عام 2007. وضمن هذا الرقم، ارتفع عدد السدود البالغة الخطورة من 1,367، عام 2005، إلى 1,819 عام 2007.

أما فيما يتعلق بمياه الشرب، فهي تواجه عجزاً سنوياً يبلغ 11 مليار دولار، من أجل استبدال المنشآت القديمة بأخرى تلبي شروط ومواصفات تعليمات السلامة الفدرالية. تشير التقارير إلى أن التسرب في أنابيب نقل المياه يؤدي إلى خسارة 7 مليارات غالون من المياه النظيفة الصالحة للشرب يومياً.

على صعيد الكهرباء، ازداد الطلب على الطاقة الكهربائية منذعام 1990 بنسبة 25%، فيما تراجع بناء محطات توليد الطاقة بنسبة 30%. هناك حاجة لتوظيفات مالية كبيرة في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، والتي تبلغ خلال العقدين المقبلين، لغاية 2030، ما بين 1.5 و2 تريليون دولار.

17 - تفاقمت المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة، مما فجر احتجاجات في جميع أنحائها عرفت بحركة "احتلوا وول ستريت". تتراوح مطالب المتظاهرين في هذه الحركة بين الحقوق الاقتصادية والحق في مستوي معيشة أفضل، ورفض الاستسلام لحكم "القلة" التي تحتكر السلطة والثروة، ورفض العيش في مجتمع يملك فيه 1% كل شيء، فيما لا يملك 99% من المجتمع شيئاً يذكر. وقد لفتت الحركة الأنظار إلى خطورة المشكلة الاقتصادية وتداعياتها السلبية على المجتمع الأميركي. تدحرجت الاحتجاجات الشعبية في نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو لتضم المزيد من المؤيدين الغاضبين من الأوضاع الاقتصادية، ودعاة السلام والمدافعين عن نظافة البيئة، ومنتقدي السياسة الخارجية الأميركية، والمحاربين القدامى، ونقابة عمال السيارات، ونقابة عمال النقل، واتحاد المعلمين، ونقابة موظفي الكونغرس وغيرها.

في المقابل، تتعرض هذه الحركة إلى هجوم عنيف من الاستابلشمنت السياسية والاقتصادية الحاكمة، وخصوصاً الإعلامية في الولايات المتحدة والغرب عموماً. وتتعرض لحملة تشهير وإساءة من أجل تقويض حركتها ووقف انتشارها. تبقى الانتخابات هي الفيصل في هذا النزاع الناشب بين مؤسسات أميركية عريقة وحركة شعبية عميقة الجذور. مهما تكن نتائج هذا الحراك في المستقبل، فقد بات من المؤكد أن النظام الأميركي تعرض لهزة كبيرة جداً سوف تؤدي حتماً إلى تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي أو إلى بلوغ حالة من الانقسام الداخلي الحقيقي، على أساس طبقي، قد يطيح بالقيادة الأميركية للعالم.

18 - بين الأيديولوجيا والمصالح تتشكل السياسة الأميركية. تأتي الأيديولوجيا بمعظمها من تأثير البروتستانتيين المحافظين المعروفين بالمسيحيين الصهاينة الذين يتمتعون بتأثير مذهل على الوسط السياسي والإعلامي الأميركي. ولا يخفى أن هناك تحالفات وتقاطع مصالح بينهم وبين المجموعات الصناعية والمالية التي تعرف بالاستابلشمنت الأميركي. تنطلق المصالح الاقتصادية للصناعيين والماليين لتتوافق مع الأيديولوجيا الدينية، وتخترق الحزبين السياسيين الرئيسيين، الجمهوري والديموقراطي، من أجل إرغام الإدارة - مهما كان انتماؤها - والكونغرس على تنفيذ مصالحها. إنها تملك المال الذي يمول وسائل الإعلام عن طريق الإعلان، ويفرض عليها خدمة التوجهات السياسية والاقتصادية لهذا التحالف. سوف تبقى الولايات المتحدة محكومة من مثلث المتشددين الدينيين، والاستابلشمنت الصناعي والمالي، والإعلام، إلى أن تشعر بألم اقتصادي بالغ يدفعها إلى البحث عن مصالحها. ولغاية الوصول إلى ذلك الزمن، تبقى البروباغاندا والإعلام والنشاطات السياسية للحزبين تعمل ضمن إطار المتشددين الدينيين، وتحرص على كسب رضاهم ورضى الاستابلشمنت التي تمولها وسائل الإعلام.

الفصل الأول

الوضع السياسي: استمرار القطب الأوحد أم بروز التعددية القطبية

تختلف نظرة السياسيين والمحللين إلى النظام العالمي القائم. البعض يعتبر أنه ما زال أحادي القطبية منذ إنشائه، وأن الولايات المتحدة ما زالت قائدة العالم وتتحكم بمصيره، ولا يعير أهمية للتراجعات التي شهدتها السياسة الأميركية مؤخراً. يعزو هذا البعض معظم الأحداث والتطورات إلى رغبة أميركية بحدوثها، وبأن الآليات تغيرت. ويفسر، من ضمن تفسيراته للأحداث ، الربيع العربي بأنه يجري وفق التخطيط الأميركي، وأن الأمور ممسوكة أميركياً. في المقابل، يعتبر البعض الآخر أن النظام العالمي آحادي القطبية المسمى جديداً، قد انتهى، أو هو على شفير النهاية، وأن الولايات المتحدة تتراجع كقوة عظمى وحيدة في العالم لمصلحة قوى أخرى، وأن نفوذها تراجع فعلاً. ويعزو ذلك إلى الحروب التي تخوضها في العراق وأفغانستان والحرب ضد الإرهاب، والتي جاءت نتيجتها على غير ما يشتهيه القادة الأميركيون، أي إما الهزيمة، أو عدم النصر، أو عدم تحقيق الأهداف. لا تبدو هاتان النظرتان متعارضتين تماماً، لأن ثمة تقاطعات معينة تشهدها السياسة الأميركية؛ فهي صارمة وقاطعة تجاه دولة مثل إيران، وأقل حسماً في كوريا الشمالية، ومتساهلة ومتخبطة في باكستان. لكي نحدد ما إذا كان النظام العالمي آحادي القطبية ما زال قائماً، أو أنه يترنح ويذوي، علينا أن نعرض لمظاهر قوة هذا النظام، وأين أصبحت في خضم التطورات المتسارعة في غير مكان في العالم.

في عام 1992، وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي، أعلن الرئيس الأميركي، جورج بوش الأول، بداية النظام العالمي الجديد آحادي القطبية، والذي أصبحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. انفردت أميركا بالسلطة الدولية، وبدأت تسلك سلوكاً شبيهاً بالإمبراطورية الرومانية، مع فوارق التطورات الحضارية. تحولت وزارة الخارجية الأميركية، والمؤسسات المكملة لها من استخبارات وأمن قومي واستخبارات وزارة الدفاع، إلى مركز لصناعة القرار الدولي، وخلق الأزمات ومعالجتها، وإجراء ترتيبات جغرافية وسياسية واقتصادية في معظم أنحاء العالم. لم تشكل نهاية الإتحاد السوفياتي ضمانة للولايات المتحدة من أجل بقائها كقوة وحيدة في العالم؛ فسعت لسلسلة خطوات من أجل إكمال الهجوم على وريث الإتحاد السوفياتي، أي الإتحاد الروسي؛ كما أن رد الفعل الأوروبي على نفوذ الولايات المتحدة، الذي تمثل بتعزيز أواصر الإتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة عملة جديدة هي اليورو تنافس الدولارالأميركي، حفز الأميركيين على التنبه إلى ما قد يجر توحيد العملة الأوروبية من مخاطر اقتصادية تأتي من حلفائها.

إن أبرز مؤشرات استكمال السيطرة الأميركية على العالم هي:

- **الهيمنة على الأمم المتحدة:**

شملت الهيمنة الأميركية كل منظمات الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن. واستخدمت الولايات المتحدة المنظمة الدولية وأجهزتها من أجل إيجاد قاعدة قانونية دولية لتدخلاتها وحروبها وإجراءاتها ومواقفها السياسية من مجمل الأزمات العالمية. إن الإلتزام بالقانون الدولي هو قاعدة قانونية وأخلاقية طالما استخدمتها الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة. إلى جانب استخدامها لحق الفيتو الذي تتمتع به أصلا كونها عضوا دائما في مجلس الأمن، تفرض الولايات المتحدة ضغوطاً على الدول الأعضاء من أجل تمرير القرارات التي تتماشى مع سياستها، ومنع صدور أي قرار لا يدور في فلكها السياسي. تمسك الولايات المتحدة بالأمور في مجلس الأمن بسبب انكفاء الدول الأعضاء الدائمين عن معارضتها، أي الصين وروسيا، وخضوع معظم الأعضاء غير الدائمين؛ فيما تمارس ضغوطاً كبيرة على الدول الأعضاء في الجمعية العامة من أجل تشكيل غالبية تحتاجها توصيات الجمعية وقراراتها.

- **انهاء مجموعة دول عدم الانحياز:**

أعادت الولايات المتحدة ترتيب الوضع في البلقان بعد انهيار يوغوسلافيا مستفيدة من تصاعد الشعور الإثني. تدرج التدخل الأميركي من التدخل السياسي، لتقسيم المنطقة إلى دول صغيرة حسب إثنياتها، بغض النظر عما إذا كانت تمتلك مقومات الدولة أم لا، وإضعاف هذه الدول، وإنهاء ذاكرة يوغوسلافيا، التي كان لها دور أساسي في النظام العالمي السابق من خلال مجموعة دول عدم الانحياز التي شكلت منذ الخمسينات حتى الثمانينات، أي في فترة الحرب الباردة، قوة ضغط دولية ضد الولايات المتحدة. عمدت أيضا إلى إدخال قوات الأمم المتحدة باسم "قوة الحماية الدولية" لتكريس التقسيم وحمايته تحت شعار حماية المدنيين من المجازر التي أعادت ذاكرة الحرب العالمية الثانية ومجازرها، وأثارت مخاوف من أن تتجدد في أوروبا، التي يحفل تاريخها بنزاعات بين دولها. انطلقت شرارة النزاعات الطائفية والاثنية داخل كل مناطق يوغوسلافيا السابقة إلى أن تكتلت كل مجموعة إثنية، وسعت إلى بناء دولة خاصة بها. في بعض الأحيان، كان الانقسام "حُبياً"، لكنه في أحيان كثيرة كان دموياً. ووصل عام 1999 إلى تدخل عسكري من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، تمثل في قصف جوي على يوغوسلافيا، لحين ضمان انفصال اقليم كوسوفو واستقلاله وإنهاء ما تبقى من حلم الدولة القوية المهيمنة في البلقان. انفصلت كوسوفو بالقوة العسكرية الأطلسية، ولحقها الجبل الأسود بإخراج ديموقراطي، نتيجة لاستفتاء، حتى اقتصرت يوغوسلافيا على صربيا. تم تغييرالنظام بالقوة، واقتيد الرئيس اليوغوسلافي الصربي ميلوسوفيتش إلى محاكمة دولية.

- **ضبط انتشار الاسلحة النووية:**

كان لا بد للولايات المتحدة أن تضبط انتشار الأسلحة النووية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وأن تضمن عدم وقوعها بأيد غير مسؤولة تهدد بها الأمن الدولي. لم تسع إلى نزع سلاح روسيا النووي، لأن روسيا دولة كبرى ورثت الإتحاد السوفياتي وقوته ومكانته الدولية، ولا يعقل أن يطلب منها مثل هذا الأمر، بل توجهت إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة التي كانت تمتلك على أراضيها أسلحة نووية تخضع لسيادتها، وهي أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. في 23 أيار / مايو 1992، وفي مدريد، وقع زعماء هذه الدول، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا، اتفاقية تهدف إلى تحويل الدول الثلاث من دول نووية إلى دول غير نووية، في أقصر وقت ممكن (1). أصرت أوكرانيا في البداية على الاحتفاظ بقوتها النووية، لكن الرئيس ليونيد كوشما تمكن، عام 1994، من إقناع البرلمان بالتخلص من 1,800 رأس نووي، وكافأه الرئيس الأميركي في حينه، بيل كلينتون، بمساعدة بقيمة 200 مليون دولار "لاتخاذه خطوات نحو تحرير الأسواق وللتخلص من الأسلحة النووية" (2).

- **استيعاب أوروبا الشرقية:**

في أوروبا، أسرعت الولايات المتحدة إلى استيعاب دول أوروبا الشرقية، وأدخلت معظمها في حلف شمال الأطلسي، وجرت تسوية النزاع التشيكي- السلافي بتقسيم "حُبي" لتشيكوسلوفاكيا إلى دولتين: تشيكيا وسلوفاكيا. رمت هذه الدول نفسها في أحضان الولايات المتحدة التي هيمنت عليها وبنت سياسات من خلالها، وحاولت أميركا أن تجد فيها منافساً أو متحدياً لدول أوروبا الغربية القديمة، التي أسماها وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، أوروبا العجوز.

- **التدخل ضد روسيا:**

اندفعت الولايات المتحدة باتجاه الداخل الروسي، وبقيت تنظر إلى روسيا بارتياب وخشية من محاولتها إعادة بناء دور لها على الصعيد الأوروبي والدولي؛ وسعت لمحاولة إضعافها ما أمكنها ذلك، وحرصت على عدم استعادتها لنفوذها السابق، بحيث تبقى وحدها منفردة في قيادة العالم. دعمت الولايات المتحدة حركات الانفصال في الشيشان، وحركت الاضطرابات في جمهوريات القوقاز الإسلامية في الداغستان وتتارستان. في آسيا الوسطى، أقامت الولايات المتحدة روابط وثيقة مع هذه الدول (اوزبكستان، طاجكستان، قرغيزستان، تركمانستان، كازاخستان) وأقامت قواعد عسكرية وجوية في أوزبكستان وقرغيزستان. رغم التغييرالذي حصل في روسيا، وإعلان إنتهاء الشيوعية واعتماد الديموقراطية، فإنها ما زالت، بالنسبة للولايات المتحدة، تشكل تحدياً كبيراً لنفوذها العالمي.

- **بين تحييد الصين ومحالفتها:**

انحنت الصين للعاصفة القوية التي هبت إثر سقوط الإتحاد السوفياتي، وانكفأت عن السياسة الخارجية، وحسنت علاقتها مع الولايات المتحدة، وركزت نشاطها على التنمية الاقتصادية الشاملة والتجارة العالمية، والدخول إلى أكبر عدد ممكن من الأسواق العالمية. تخلت الصين عن الأيديولوجيا لصالح تحسين معيشة المواطن الصيني وبناء منشآت تحتية واسعة في البلاد، من محطات كهرباء وسدود وطرقات ومطارات وشبكات اتصال. لم تتدخل الصين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتزمت الصمت في مجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى.

لم تكتف الولايات المتحدة بهذه المواقف الصينية؛ ففعلت بالصين مثلما فعلت بروسيا. تدخلت الولايات المتحدة بشكل واضح في قضية التيبت، واستمرت بتقليد استقبال الرئيس الأميركي للدالاي لاما، الزعيم الروحي في التيبت، وشجعت سكان تلك المنطقة على المطالبة باستقلالهم، وحصلت انتفاضات عديدة. لكن قوى الأمن الصينية كانت تقمعها بشدة. كما شجعت أقلية الإيغور، التركية الأصل والمسلمة في إقليم تشينغ شانغ في الشمال، على المطالبة بحقوقها. وكما فعلت في التيبت، تصدت قوات الأمن الصينية بقوة، وقمعت الاحتجاجات وأعادت الاستقرار إلى المنطقة.

بذلك، يكون الجو قد خلا للولايات المتحدة في العالم من دون أي قطب آخر يشاركها القرار أو يتجاذب معها النفوذ. لكن النزاعات الإقليمية استمرت، ولم تبادر الولايات المتحدة إلى حلها؛ وأهم هذه النزاعات هو النزاع العربي – الإسرائيلي، الذي يؤرق الرؤساء الأميركيين، والنزاع بين الهند وباكستان حول كشمير، الذي يشكل عامل عدم استقرار مزمن في آسيا. في التسعينات، شهدت إدارة الرئيس بيل كلينتون خرقاً كبيراً في النزاع العربي – الإسرائيلي، وذلك عبر التوصل إلى اتفاق أوسلو، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي كان يؤمل منه إنهاء هذا النزاع القديم، وإحلال السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن تمنع إسرائيل عن التنفيذ الجدي لهذه الاتفاقات، والاكتفاء بما يلبي مصلحتها السياسية والأمنية، وغياب أي نص واضح، وكثرة النصوص الملتبسة، وتأجيل القضايا الأساسية - وهي الحدود والقدس واللاجئين - أفقد هذا الخرق المزعوم قيمته السياسية، وباتت اتفاقات أوسلو مواداً خلافية فلسطينية – فلسطينية، إضافة إلى النزاعات الفلسطينية - الإسرائيلية المسلحة المتجددة. لم يحقق وجود سلطة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين أهداف الشعب الفلسطيني، لأن السلطة كانت مكبلة أمنياً وسياسياً واقتصادياً. لم تتحمل إسرائيل أي مظهر من مظاهر الدولة الفلسطينية: لا الحكومة، ولا المطار، ولا المرفأ؛ فألغتها ودمرت بعضها. وسرعان ما تحولت السلطة إلى مجموعة أجهزة أمنية وخدماتية تحت الهيمنة الإسرائيلية.

إذا كانت الولايات المتحدة اعتبرت أن التوصل إلى حل لمشكلة ايرلندا الشمالية، بواسطة موفدها جورج ميتشل، أو حل مشكلة جزر تيمور الشرقية وأندونيسيا، إنجازاً دولياً، فإن واقع الحال أن هذه النزاعات ليس لها امتدادات تاريخية وثقافية وحضارية ودينية، مثل النزاع العربي

- الإسرائيلي، وليس لها أيضا الأهمية الاستراتيجية، مثل النزاع حول كشمير. لذلك، لم يحقق القطب الأوحد إنجازه التاريخي المطلوب؛ والسبب هو تركيبة السلطة داخل أميركا، حيث تتخذ مواقف منحازة لإسرائيل من دون أي اعتبار للقوانين الدولية ولا للمصلحة الأميركية. فقد تقدمت المصلحة الإسرائيلية، كما يراها الإسرائيليون وتحديدا المتطرفون منهم، على أية مصلحة أو اعتبار آخر، بما فيه المصلحة الأميركية. هذا الفشل قيد الولايات المتحدة وحدّ من سلطتها وهيبتها. فشهد العالم تراجعات كبيرة أثرت سلباً على هيمنة القطب الأوحد، وأخذ يترنح شيئاً فشيئاً.

- على صعيد الأمم المتحدة، ورغم أن الولايات المتحدة تهيمن بشكل فاضح عليها، نرى أن هيبتها تتراجع. وأول تراجع كبير كان بين الحلفاء أنفسهم؛ إذ رفضت فرنسا، عام 2003، الموافقة على قرار من مجلس الأمن يسمح بالحرب الأميركية على العراق. وهدد الرئيس الفرنسي في حينه، جاك شيراك، بالفيتو. فما كان من الرئيس الأميركي إلا أن هاجم العراق من دون قرار دولي. لم تعمر هذه الانتفاضة الفرنسية طويلاً؛ فقد وافقت فرنسا على قرار من مجلس الأمن يشرعن الاحتلال الأميركي للعراق، هو القرار رقم 1483 تاريخ 22 أيار / مايو 2003 (3). ولعل الحدث الأهم هو تجرؤ روسيا والصين على إعلان فيتو ثنائي، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، على مشروع قرار أوروبي بتأييد من الولايات المتحدة ضد سوريا في مجلس الأمن. أحدث هذا الفيتو انعطافاً هاماً في وضع المنظمة الدولية، وشكل بداية لتراجع الهيمنة الأميركية عليها. رغم ذلك، لا يمكن القول إن أميركا فقدت سلطتها على الأمم المتحدة؛ لأن سلطتها لا تزال موجودة وقوية. إنما ما جرى هو بمثابة كسر جدار الهيمنة الأميركية. ويحتاج الأمر إلى عدد آخر من مثل هذه القرارات، من أجل القول إن الوضع عاد إلى ما كان عليه من توازنات كانت قائمة أثناء الحرب الباردة.

- على صعيد الأسلحة النووية، أدى فشل الولايات المتحدة في حل النزاعات الإقليمية الأساسية إلى إفلات بعض الدول من الضوابط النووية. في 18 أيار / مايو 1998، أعلن رئيس الوزراء الهندي، فاجباي وهو من الحزب الهندوسي المتشدد، إجراء ثلاثة تفجيرات نووية ناجحة؛ وبذلك دخلت الهند النادي النووي الحربي. أثار هذا التفجير حفيظة باكستان، التي كان يتولى السلطة فيها رئيس الوزراء نواز شريف، وهو من الحزب الإسلامي المتشدد، الذي سارع في 28 أيار / مايو 1998، أي بعد نحو أسبوعين من تفجيرات الهند، إلى الإعلان عن إجراء خمسة تفجيرات نووية. وأعلن أنه بذلك قام بتصفية الحساب مع الهند. أطلق على القنبلة النووية الباكستانية اسم القنبلة الإسلامية، في إشارة إلى أن باكستان هي أول دولة نووية إسلامية. وبالانتقال إلى كوريا الشمالية، فقد أجرت تفجيراً نووياً، عام 2006، وأعلنت دخولها النادي النووي، بعد فشل الجهود الأميركية في حل المسألة الكورية.

وما هي إلا سنوات قليلة حتى برز إلى العلن الملف النووي الإيراني. وعلى عكس سلوك الولايات المتحدة وأوروبا المتفرج على التفجيرات النووية الهندية والباكستانية والكورية الشمالية، فإنها وقفت بشدة في وجه إيران لتمنعها من حيازة السلاح النووي. استخدمت الولايات المتحدة

المفاوضات بين إيران ومجموعة "5 زائد واحد" (أي الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والمانيا) للتفاوض. واتخذت قرارات في مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران من أجل الضغط عليها في الملف النووي. وعلى عكس ما جرى في الهند وباكستان وكوريا الشمالية من إعلان التفجيرات وتباهي حكومات تلك الدول بها، فإن إيران أعلنت أنها لا تنوي بناء سلاح نووي، وأنها وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهي ملتزمة بها. ولفت أن مرشد الثورة الإيرانية، السيد علي خامنئي، أعلن أن أسباباً دينية تمنع إيران من بناء سلاح نووي، لأنه اعتبره من المحرمات.

بدلاً من أن تسيطر الولايات المتحدة على السلاح النووي وتضبطه كونه أكبر خطر يهدد البشرية في التاريخ، وبعد أن بذلت جهوداً في سبيل ضبط الترسانة النووية السوفياتية وتدمير وتعطيل المخزون النووي، نرى أن السلاح النووي عاد وانتشر في مناطق متوترة تشوبها نزاعات قديمة، وتهدد بنشوب حروب فيها. المواجهات الهندية الباكستانية لم تتوقف بأشكال متعددة؛ ومن يدري فقد يكون السلاح النووي يوماً ما أداة في تلك المواجهات. والأمر مماثل بالنسبة لكوريا الشمالية ونزاعها مع كوريا الجنوبية واليابان. أما في منطقة الشرق الأوسط، فلم يعد سراً أن إسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً، وهو عامل خلل في التوازن بينها وبين العرب. هذا الفلتان النووي ما هو إلا مظهر من مظاهر تداعي الهيبة الأميركية وتراجع نفوذ أميركا كقوة عظمى وحيدة في العالم.

- بدلاً من مجموعة دول عدم الانحياز، التي كانت تشكل أكثرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تلاشت بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت تظهر تجمعات إقليمية اقتصادية وسياسية تقلق الولايات المتحدة وتزعزع سلطتها، ومنها تجمع شانغهاي ومجموعة "بريك"، المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وانضمت إليها لاحقاً جنوب افريقيا، إضافة إلى أن أميركا اللاتينية خرجت من العباءة الأميركية بعد أن وصلت إلى الحكم أحزاب اشتراكية مناهضة لسياسة الولايات المتحدة، وخصوصاً في فنزويلا وبوليفيا والبرازيل والأرجنتين ومعظم دول أميركا الجنوبية ما عدا كولومبيا. يشكل صمود كوبا، آخر حصن للشيوعية على مقربة من الولايات المتحدة رغم سقوط الشيوعية المدوي في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، ظاهرة هامة تستحق التنويه. وهذا ما أعطى دفعاً كبيراً للتغيرات التي حصلت في دول المنطقة رغم معارضة الولايات المتحدة. نشير هنا إلى أن هذه المتغيرات حصلت وفقاً للقيم التي روجت لها الولايات المتحدة، وهي الحرية والديموقراطية، وعبر الانتخابات الحرة، وليس وليدة ثورات أو انقلابات عسكرية.

- لم يستطع الإتحاد الأوروبي الارتقاء إلى مستوى قوة عالمية تنافس الولايات المتحدة، كما كان البعض يهدف من إنشائه، وجاء انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الإتحاد ليوسع مساحته الإقليمية، لكنه أضاف أعباء اقتصادية على تلك الموجودة أصلاً، وزاد من تعقيدات عملية الوحدة الأوروبية. وكشف توسع الإتحاد الأوروبي عن جملة عيوب متفاقمة، أبرزها:

أول نقاط الضعف في الإتحاد الأوروبي أنه لا يمتلك قوة ردع مشتركة ومؤلفة من الدول الأعضاء تضمن له هيبة، وقوة للحفاظ على مصالحه في العالم؛ إذ أنه يلجأ إلى حلف الأطلسي في مجال الدفاع، حيث القرار أميركي بوضوح. كما فشل الإتحاد الأوروبي في تشكيل قوة تدخل سريعة خاصة به مؤلفة من قوات مجهزة بأسلحة تقليدية تكون جاهزة لمواجهة التحديات الطارئة على أمن أوروبا وأمن رعاياها في مختلف أنحاء العالم.

ومن نقاط الضعف، التعثر الواضح في التعامل مع مسألة الأقليات. بعد 11 سبتمبر 2001، تصاعدت موجة الخوف من الإسلام، المعروفة إسلاموفوبيا، واستيقظت الروح العنصرية لدى بعض القوى الأوروبية؛ وبدأنا نشهد سياسة التمييز وردود الفعل عليها من قبل الإقليات، وخشي بعض الأوروبيين من عودة النزاعات العنصرية والإثنية التي مزقت أوروبا في القرون الماضية وتسببت بحربين عالميتين في القرن الماضي. تتخذ مسألة الأقليات بعداً هاماً وهي تزداد، وتسبب المزيد من المشاكل؛ ولا تبدو في الأفق المنظور أية حلول مرتقبة لها.

- على الصعيد الاقتصادي والمالي، يبدو التعثر أكثر وضوحاً وخطورة ويهدد جدياً مصير الإتحاد. من المعروف أن الإتحاد الأوروبي يعمل وفق صيغة تنظم العلاقات بين أغنياء أوروبا في الغرب والشمال وفقرائها في الجنوب والوسط والشرق. ومع انفجار أزمة اليونان المالية، التي استدعت الدول الأعضاء إلى الإيفاء بالتزاماتها في الوحدة النقدية الأوروبية لإنقاذ هذا البلد من الإفلاس، جرى التوافق على حزمة سياسات وضمانات مالية تنقذ اليونان وتحفظ استقرار اليورو. ومع ظهور تراجع واضح في اقتصاد البرتغال وإيطاليا وايرلندا واسبانيا، تجددت نقاشات الأوروبيين حول كلفة اندماجهم في منظومة الإتحاد الأوروبي وحدود مبدأ التضامن الناظم لعلاقة دول الإتحاد مع بعضها البعض.

- من نقاط الضعف أيضا، التخبط الثقافي في دول الإتحاد. تعذر التقريب بين الثقافات الأوروبية المختلفة، بين من يصر على العلمانية ومن يطالب بالمسيحية (أسماء بعض الأحزاب الحاكمة تتضمن كلمة المسيحي، الحزب الديموقراطي المسيحي في المانيا مثلا)، ومن يتخوف من الإسلام، الدين الذي يعتنقه نحو 50 مليون أوروبي. هذا السبب، بالإضافة إلى أسباب أخرى، عرقل التوصل إلى دستور أوروبي موحد. ومع ذلك، تبقى العلمنة النمط الغالب في الثقافات الأوروبية مهما اشتدت الخلافات. يحول تعدد اللغات بين الشعوب الأوروبية دون توحيد هذه الشعوب وانبثاق أوروبا الواحدة. الولايات المتحدة الأميركية لغتها واحدة، هي الإنكليزية، والصين لغتها المهيمنة هي الصينية، وفي الهند تسيطر لغة واحدة هي الهندية.

إن نقاط الضعف هذه حولت أوروبا من مشروع قوة منافسة إلى مشروع إتحاد يحمل بذور نزاعات ومشاكل وأزمات اقتصادية ومالية؛ وإن ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد العالمي، من خلال الاقتصاد الأميركي، سيجعل من هذا الإتحاد عبئاً على الولايات المتحدة، يزيد من ثقلها في مواجهة الاقتصادات الصاعدة في الصين والهند، والقوية في اليابان، ومن مشاكلها العالمية. وتالياً يحد من نفوذها في أوروبا الذي نلاحظ أنه يتراجع بوضوح. ومن مظاهره الراهنة تقدم أوروبا، رغم عجزها، في المواجهة العسكرية مع ليبيا والتي أدت إلى إسقاط نظام القذافي،

وتقدمها أيضا في التدخل في الأزمة السورية القائمة، حيث بدت أميركا في الخلف وأوروبا في الواجهة. من المفيد الإشارة إلى أن تدخل أوروبا في ليبيا لم يؤد إلى مقتل جنود أوروبيين، بل إلى كلفة باهظة لغارات الطيران، (ورد أن دول الخليج تكفلت بها)، ثم إن هناك كعكة النفط الليبي التي سوف يتقاسمها الأوروبيون.

- **روسيا تتقدم:**

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، لحقت الانهيارات روسيا إلى داخلها؛ حاولت جمهوريات داخل الإتحاد الروسي الانفصال وتهديد وحدة روسيا، وأبرزها الشيشان. واندلع قتال عنيف بين الحكومة الروسية والانفصاليين الشيشان المدعومين بمقاتلين عرب ومسلمين، الأمر الذي أضفى على المواجهة طابعاً روسياً - إسلامياً. لم تتهاون روسيا في الشيشان، واستعملت القوة المفرطة من أجل منع الانفصال والحفاظ على وحدتها. فهمت روسيا أن الولايات المتحدة هي التي تدخلت في الدول المجاورة لها، أي أوكرانيا وجورجيا، وهي التي تتدخل في الشيشان؛ فقضت على التمرد الشيشاني، ثم انطلقت إلى خارج حدودها لتحافظ على مصالحها الحيوية، ودخلت قواتها العسكرية، عام 2008، إلى جورجيا بالقوة العسكرية لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة في عملية محدودة الأهداف. لم تستطع الهيبة الأميركية المتراجعة ردعها. أدت العملية إلى استقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا، واعتراف روسيا بهما كدولتين مستقلتين؛ وبذلك حققت روسيا تقدماً كبيراً في الحفاظ على أمنها الإقليمي، بعدما كان شبه مستباح. هذا التقدم من دون شك جاء على حساب القوة العظمى، أي الولايات المتحدة.

- **الصين الدائنة:**

بلغت قيمة الديون الصينية للولايات المتحدة عن طريق سندات الخزينة 1,2 تريليون دولار(4)، وهذا ما دفع العلاقة الصينية الأميركية إلى وضع جديد: دولة دائنة مع دولة مدينة، مع ما يرتب ذلك من تعقيدات في العلاقة بينهما، والتي أكدت تحرر الصين من الهيمنة الأميركية واقترابها من أن تصبح قوة عالمية في وقت لم يعد بعيداً، وعندما ترى ذلك ملائماً لمصلحتها. لم تتورط الصين بحروب ونزاعات، وركزت جهودها على التنمية الاقتصادية وحققت أعلى معدلات نمو في العالم. وفيما كان اقتصادها يتقدم، كان الاقتصادان الأميركي والأوروبي يتراجعان حتى أصبحا على حافة الانهيار، وباتت الصين عنصر استقرار عالمي، لأنها وضعت على عاتقها الجهود من أجل الحؤول دون انهيار الاقتصاد العالمي. حسمت الصين بسرعة أزماتها الداخلية في تشينغ شانغ والتيبت، ولم تسمح للخارج الأميركي بالتدخل في شؤونها الداخلية تحت شعارات حقوق الانسان وتقريرالمصير. بدأت الصين تظهر تمرداً على الولايات المتحدة في مجلس الأمن عندما شاركت مع روسيا في إعلان الفيتو على مشروع قرار أوروبي مدعوم من الولايات المتحدة ضد سوريا.

- **القطب المتعثر:**

انطلاقا من الوقائع السياسية والاستراتيجية المذكورة أعلاه، يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تتمتع لوقت طويل بمنصب القوة العظمى في العالم. بعد نحو 10 سنوات من إعلان النظام العالمي الجديد، ضرب الإرهاب في واشنطن ونيويورك، الأمر الذي لم يحصل في الولايات المتحدة منذ بيرل هاربر؛ وانطلقت بعدها الحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان والعراق، وما تزال في حالة عداء مع إيران منذ استلام الثورة الإسلامية للسلطة عام 1979، من دون أن تحقق تغييراً في النظام السياسي، واكتفت بالحصار الاقتصادي والسياسي. تعرضت صورة الولايات المتحدة للضعف بعد النتائج الكارثية للحرب على أفغانستان، حيث يبدو أن طالبان سوف تكون القوة المهيمنة بعد الانسحاب الاميركي عام 2014، وبعدما تأكد للساسة الأميركيين أن إيران ستكون اللاعب الأول الخارجي في العراق، بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الجاري.

هل تبقى الولايات المتحدة القطب الواحد أم يشهد العالم قطباً جديداً أو عدة أقطاب؟ من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة لن تستطيع في المستقبل القريب إملاء سياستها وإرادتها على العالم. جاء الفيتو الثنائي الروسي – الصيني لوقف الهيمنة الأميركية في الأمم المتحدة تتويجاً لجهود من دول كبيرة متضررة من الهيمنة الأميركية، بدأت بتشكيل تجمعات اقتصادية ثم تطورت إلى التنسيق السياسي. وأبرز هذه التجمعات منظمة شنغهاي، التي بدأ تأسيسها عام 1996 وكانت تضم دول أسيا الوسطى وروسيا والصين، ومن ثم الهند وإيران.

بدأ التعاون بين روسيا والصين بعد نهاية نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق. وجاءت فكرة اجتماع شنغهاي رداً على صلف الولايات المتحدة وتفردها وتماديها في إخضاع أية دولة تعارض سياستها. وكانت أحداث صربيا، وما رافقها من تقسيم يوغسلافيا السابقة، وسلخ إقليم كوسوفو عن صربيا، وقصف السفارة الصينية في صربيا، أسباباً دفعت الصين وروسيا للالتقاء وتأجيل خلافاتهما، لمواجهة الهيمنة الأميركية.

كان هدف اجتماع شنغهاي الأول توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة بأن لا تتعرض لمصالح الصين وروسيا؛ وهي بذلك تنطلق من دافع "ردعي"، ورسالة أخرى إلى دول الإتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، بأن هذا التجمع الذي يشكل نحو ثلث سكان العالم، صار حاضراً في الساحة الدولية، ولن يسمح بالتعرض لمصالحه. وعلى شكل حكومة مصغرة، بدأ - عام 2001 - الكلام عن مجموعة "بريك" المؤلفة من أربع دول: البرازيل وروسيا والصين والهند، التي تشكل مجموعة اقتصادية ضخمة وهي أعضاء في مجموعة العشرين الدولية. كما بدأت بتشكيل نفوذ سياسي كون اثنان من أعضائها عضوين دائمين في مجلس الأمن، وثلاثة أعضاء منها دولاً نووية. انضمت جنوب أفريقيا مؤخراً إلى اجتماعات "بريك"، وبذلك امتد تأثيرها إلى أفريقيا.

إن تطور العلاقات بين دول شنغهاي واختصارها إلى مجموعة "بريك" يفضي إلى شكل من أشكال التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، ويسهم في صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب في المستقبل على حساب القطب الأميركي الواحد. وتشير مواقف "بريك" من الأزمة السورية

المختلفة عن مواقف الولايات المتحدة وأوروبا إلى أن زمن القطب الواحد بدأ بالأفول لمصلحة قطبين بدأ الثاني منهما، وهو مجموعة "بريك"، بالتبلور وإظهار نفوذه السياسي الدولي.

إلا أن ذلك لا يعني في أي حال من الأحوال أن الولايات المتحدة أصبحت ضعيفة أو مستضعفة؛ لأن عناصر القوة في الاقتصاد الأميركي ما زالت قائمة، وتفوقها كبير في المجال التكنولوجي والمعلوماتي والبحثي والصناعي. وكذلك الأمر فهي ما زالت الدولة الوحيدة التي تستطيع تحريك قواتها العسكرية إلى أي مكان في العالم، ناهيك عن التفوق العسكري الواضح على باقي دول العالم.

الفصل الثاني

الوضع الاستراتيجي الأميركي في العالم

جاء في نشرة استراتيجية الأمن القومي الأميركية الصادرة عن البيت الأبيض: "في مطلع القرن الواحد والعشرين، تواجه الولايات المتحدة جملة تحديات لأمنها القومي؛ وكما نجحت في المساعدة على تحديد مسار القرن العشرين، فإنها سوف تبني مصادر القوة والنفوذ، وتحدد النظام العالمي القادرعلى التغلب على تحديات القرن الواحد والعشرين"(5). بعد مضي عقدين على انتهاء الحرب الباردة، يبدو مشهد العالم المتغير كما يلي: نمو كبير في الاقتصاد العالمي، والتجارة الدولية تتحكم بمصير معظم الدول، وقد توسعت دائرة الدول الديموقراطية، وتراجع خطر المواجهة النووية، والديموقراطية تنتشر، وبات عدد الشعوب التي تتحكم بمصيرها أكبر. في المقابل، هناك مشاكل كبيرة تواجه هذا العالم، أبرزها أن الحرب على الأيديولوجيات تراجعت، لتحل مكانها الحروب الدينية والإثنية والقبلية، وارتفعت مخاطر الانتشار النووي، وازداد عدم الاستقرارالاقتصادي، وتراجعت المساواة بين الشعوب، ويتشارك الجميع مخاطر تلوث البيئة وتأثيرها على الغذاء والصحة العامة. يمكن القول إن أدوات بناء الدول نفسها يمكن أن تستخدم لتدميرها. إزاء هذا المشهد، جاءت هجمات 11 أيلول / سبتمبر لتفتح صفحة جديدة في خيارات الأميركيين، وهي محاربة الإرهاب وما يترتب عليها من سياسات واستراتيجيات جديدة ومكلفة."

وضع البيت الأبيض استرتيجية ثابتة للولايات المتحدة تخدم مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، انطلاقا من التحديات التي يفرضها الواقع الدولي الراهن في أوائل القرن الواحد والعشرين، ومن الفرص التي يؤمنها النظام العالمي الجديد، لتحقيق أهداف ومصالح أميركا.

حدد البيت الأبيض أربعة أهداف ثابتة للاستراتيجة الأميركية، هي: **الأمن** - ويقصد به أمن الولايات المتحدة ومواطنيها وحلفائها وشركائها – و**الازدهار** - أي تحقيق اقتصاد أميركي قوي ومتطور وخلاق ضمن نظام دولي يوفر الفرص وسبل التقدم - و**القيم** - أي احترام القيم العالمية داخل الولايات المتحدة وخارجها - **والحفاظ على النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة**، الذي يحقق السلام والأمن ويوفر الفرص من أجل تعاون أقوى لمواجهة التحديات العالمية.

في القوة العسكرية، تعتبر الولايات المتحدة - من دون نقاش - الأقوى عسكرياً في العالم؛ فهي سيدة البحار، بأساطيلها المنتشرة في جميع البحار والمحيطات وأقمارها الاصطناعية في الفضاء تراقب الكرة الأرضية بأكملها وقواتها البرية منتشرة في نحو 550 مكان في العالم، وهي الدولة الوحيدة القادرة على التدخل العسكري التقليدي في جميع أنحاء العالم.

تتمتع الولايات المتحدة بديبلوماسية ناشطة متحركة لا تهدأ. ترى الديبلوماسيين يأتون من واشنطن وينضمون إلى السفراء في المناطق الساخنة، ويتابعون أدق التفاصيل، ويمسكون بملفاتهم ويعالجونها بجدية، ويحرصون على استمرارها عند كل تغيير للأشخاص المسؤولين. على الصعيد الاستخباري، يوجد في الولايات المتحدة 17 جهاز استخبارات تنضوي تحت إمرة رئيس المجموعة الاستخبارية (استحدث هذا التنظيم الرئيس بوش الثاني بعد 11 ايلول)، وأهم الأجهزة وكالة المخابرات المركزية، ووكالة الأمن القومي، ووكالات الدفاع والجيش والقوات الجوية والبحرية، ومكتب التحقيق الفدرالي، وغيرها.

حققت الولايات المتحدة تقدماً اقتصادياً مذهلاً جعلها تتربع على عرش الاقتصاد العالمي، وتهيمن على اقتصادات العالم، وتحول الدولار الأميركي إلى عملة دولية. عام 1972، أعلن الرئيس نيكسون وقف الارتباط بين الدولار والذهب، معتبراً أن قوة الاقتصاد الأميركي هي مصدر قوة الدولار، وبعدها طرحت أوراقها النقدية من دون تغطية. لم يتأثر الاقتصاد الأميركي إلا قليلاً نتيجة أحداث 11 أيلول / سبتمبر وبعد الإعصارات التي اجتاحت مناطق عديدة، أبرزها إعصار كاترينا، الذي زادت خسائره على 100 مليار دولار. حتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة، الناتجة عن إفلاسات المصارف الكبرى وتدهور سوق العقارات، استطاعت الولايات المتحدة مواجهتها بأعمال تحفيز، وهي كناية عن طرح مبالغ مالية هائلة في الأسواق وتعويم البنوك من أجل تحريك الاقتصاد والتغلب على عدو الاقتصاد الأول، وهو الجمود.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، والسلطة التي تتحكم بمصير الدول والشعوب. مع كل ذلك، أوقعت الولايات المتحدة نفسها في حربين تقليديتين في أفغانستان والعراق، استنزفتا مواردها وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية. وبدا أن هاتين الحربين سوف تنتهيان بهزيمة واضحة للولايات المتحدة، بسبب عدم تحقيق أهدافها؛ بل على العكس تحققت أهداف أعدائها. يضاف إلى هاتين الحربين الحرب على الإرهاب التي بدأت بعد 11 أيلول / سبتمبر 2011، ولم تنته بعد، ولا يقدر أن تنتهي في المستقبل القريب.

شكل قرار الولايات المتحدة الانسحاب من العراق، في نهاية 2011، والانسحاب من افغانستان، في نهاية 2014، شبه هزيمة عسكرية وسياسية؛ وقد أملت المعطيات السياسية والاقتصادية على الإدارة اتخاذ هذا القرار، ووافق عليه الكونغرس بسبب تفهمه للكلفة العالية للحربين. تمتد استراتيجية الولايات المتحدة إلى مختلف مجالات السياسة والأمن والدفاع والاقتصاد والثقافة وغيرها. وما يهمنا هو استراتيجية الأمن لأنها الأساس في المواجهة مع الهيمنة الأميركية.

نعرض للوضع الاستراتيجي الأميركي بالاستناد إلى الاستراتيجية التي أعدها البيت الأبيض والمشار اليها آنفاً. يتميزعرض الاستراتيجية بتفصيل كل المواضيع، وكأنها أجندة عمل؛ لا عجب، فتلك هي البراغماتية الأميركية البعيدة عن الأدبيات المطولة.

اعتبر البيت الأبيض أن التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة تغيرت بشكل دراماتيكي خلال السنوات العشرين الماضية؛ فبدلاً عن خصم نووي واحد، أي الإتحاد السوفياتي السابق، تتعرض لتهديد انتشار أسلحة نووية ووصولها إلى أيدي متطرفين لا يمكن ردعهم عن استعمالها. وبدلاً من التعامل مع إمبراطورية كبيرة توسعية، تواجه الولايات المتحدة عدداً من الدول التي تعتبرها متطرفة ومارقة عن الشرعية الدولية، أو دول تتهاوى وتشكل خطراً جراء تفككها. بالإضافة إلى مواجهة أعدائها في الميدان التقليدي، تواجه أميركا خطر الحرب غير المتماثلة (الحرب الثورية والإرهاب) وخطر حرب المعلوماتية. تبقى مسؤولية الولايات المتحدة حماية مواطنيها والاضطلاع بمسؤولية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على نشر قوات عسكرية مقاتلة في جميع أنحاء العالم، وتحتفظ بقدرات عسكرية متفوقة تمكنها من إلحاق الهزيمة بأي عدو، وردع أي تهديد، وتأكيد مصداقيتها تجاه حلفائها وشركائها. في الداخل، تعتمد الإدارة على تكامل جهود الأمن الوطني مع كل متطلبات الأمن القومي وتعزيز جهوزية الوحدات المختصة ومرونتها في العمل. في الخارج، تعزز الإدارة تحالفاتها وتقيم شراكات جديدة وتستخدم أدوات القوة الأميركية من أجل تحقيق أهدافها، ومن ضمنها استخدام الديبلوماسية وتقوية القواعد والنظم الدولية من أجل عزل الحكومات التي لا تلتزم بها، وحشد التعاون الدولي ضد اللاعبين - غيرالدول الذين يعرضون أمنها للخطر.

تتمثل تدابيرالأمن وفق الاستراتيجية الأميركية في النقاط التالية:

- تعزيز الأمن والمرونة في العمل على الجبهة الداخلية:

تواجه الولايات المتحدة الأخطار المهددة لمواطنيها، وهي الإرهاب والكوارث الطبيعية والهجمات الالكترونية المعلوماتية وانتشار الأوبئة. ولهذه الغاية، يجري تعزيز التدابير الأمنية في الداخل لردع أي هجمات وحماية البنى التحتية والموانىء البحرية والجوية والنقاط الحدودية والسواحل والأجواء وتنسيق الجهود الفدرالية والمحلية والأهلية لتحقيق هذه الأهداف.

- اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة حالات الطوارىء: تقوم الإدارة ببناء كل الإمكانات المطلوبة من أجل مواجهة الكوارث والتخفيف من أضرارها، والتأكد من توحيد كل الجهود والمؤسسات المعنية بعمليات الإنقاذ والإغاثة، وتطوير وتعزيز الإمكانات التقنية والاتصالات، وتخطيط برامج العمل على مختلف المستويات الحكومية، من أجل سرعة المواجهة ونجاحها.

- تحصين المجتمع ضد الراديكالية: حصلت مؤخراً أعمال إرهابية قام بها متشددون أعدوا أنفسهم للعمل في داخل البلاد وخارجها وتبين أنه قد تمت تنشئتهم في داخل البلاد. تقوم الحكومة الفدرالية باتخاذ تدابير لتوعية العائلات والمجتمعات والمؤسسات. تخصص الحكومة الفدرالية جهوداً استخبارية من أجل تفهم هذا التهديد، وحث المجتمعات على مواجهته، وإعداد برامج لهذه الغاية. وتقوم أيضاً، بناء على خبرة الوكالات الحكومية ومواردها، بالإصغاء إلى هواجس

المجتمع ومنع الهجمات على الداخل الأميركي، وإعداد سياسات تتماشى مع اهتمامات المجتمعات للحفاظ على التعددية واعتبارها مصدر قوة أميركياً.

- تحسين الليونة في العمل، من خلال شراكة بين القطاعين الخاص والعام: عند حصول حوادث يجب أن تظهر الإدارة مرونتها في الخروج من الوضع الاستثنائي، والإسراع في العودة إلى الحياة الطبيعية. يجب الاهتمام بالقطاع الخاص، لأنه يمتلك معظم موارد البلاد وبناها التحتية، ويلعب دوراً هاماً في أعمال الإغاثة. يجب إيجاد حوافز للحكومة والقطاع الخاص من أجل وضع هيكليات ومخططات وأنظمة تخفف من التعرض للأضرار، وتشجيع الاستثمار في التحسينات على البنى التحتية.

- التعامل مع الجماعات والمواطنين: يجب التأكيد على واجب الأفراد والجماعات في توفير المعلومات المطلوبة المتعلقة بالأخطار الطارئة، والتشديد على اتخاذ خطوات عملية تمكن جميع الأميركيين من حماية أنفسهم وعائلاتهم وجيرانهم ومجتمعهم.

- تفكيك وضرب تنظيم القاعدة والتنظيمات المتطرفة العنيفة التابعة له في أفغانستان وباكستان وجميع أنحاء العالم:

تشن الولايات المتحدة حرباً واسعة على تنظيم القاعدة، من أجل القضاء عليه؛ وتعتمد في هذه الحرب استراتيجية الحماية في الداخل والمحافظة على الأسلحة الفتاكة، ومنع وصولها إلى القاعدة، ومنع القاعدة من الحصول على ملاذ آمن في العالم. وتعمل على بناء شراكات إيجابية مع الجماعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم. تلحظ الاستراتيجية الأميركية في محاربة القاعدة إجراءات عديدة، هي:

- منع الهجمات على الأراضي الأميركية وداخلها: من أجل منع العمليات الإرهابية على الأراضي الأميركية، يجب تضافر جهود الاستخبارات والضابطة العدلية وجهاز الشرطة والأمن الداخلي، وأن تتشارك جميعها المعلومات الاستخبارية وتوصلها إلى مسؤولي الاستخبارات والمحللين وضباط مكافحة الإرهاب. يجب التنسيق مع الشركاء في الخارج من أجل تحديد مصدر تمويل الإرهاب وتعقبه والوصول اليه. يجب تعزيز التعاون الثنائي مع الدول من خلال المنظمات الإقليمية والدولية لتنسيق الجهود الدولية لمنع العمليات الإرهابية.

- تقوية الأمن الجوي: من المعروف أن الطيران الدولي هو هدف أساسي لتنظيم القاعدة والتنظيمات التي تدور في فلكه. تقوم الولايات المتحدة بتعزيز الأمن الجوي في العالم بالتركيز على جمع المعلومات، وفحص الركاب، وإجراءات التفتيش، واستخدام أجهزة المسح المتطورة، وتعزيز قواعد الأمان في الطيران الدولي.

- منع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل: من أجل منع وقوع أسلحة الدمار الشامل بيد الإرهابيين، تتخذ الولايات المتحدة حزمة إجراءات لتكثيف الجهود لحماية جميع المواد

النووية وفق برنامج زمني حتى نهاية العام 2013، ومنع انتشار الأسلحة النووية. كما تتخذ إجراءات لحماية الإمكانات والمعلومات في العلوم الكيميائية التي تؤدي إلى إساءة استعمالها.

- منع القاعدة من تهديد الولايات المتحدة ومواطنيها وشركائها وحلفائها ومصالحها في جميع أنحاء العالم: تعمل الولايات المتحدة على منع القاعدة أو أي من حلفائها من أن تكتسب أية قدرة على تخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية خصوصاً ضد الولايات المتحدة. يعد تنظيم القاعدة في باكستان الأخطر في العالم، ومع ذلك تواجه الولايات المتحدة تهديدات من أماكن أخرى في العالم، وتسعى السلطات الأميركية إلى منع القاعدة والمنظمات التابعة لها من التخطيط والتدريب للإرهاب وتطويع الإرهابيين وتمركزهم في جميع بلاد العالم، ومن ضمنها أوروبا وأميركا الشمالية.

- باكستان وأفغانستان: يعتبر هذان البلدان مركز الثقل لتنظيم القاعدة. في أفغانستان، تسعى الولايات المتحدة لمنع القاعدة من أي ملاذ آمن، ومنع طالبان من الإطاحة بالحكومة الأفغانية، ودعم قوات الأمن الأفغانية والحكومة، لتتمكن من تولي المسؤولية في البلاد. في باكستان، تعمل مع الحكومة الباكستانية لمواجهة التهديدات المحلية والإقليمية والدولية من الإرهابيين. تتحقق هذه الأهداف من خلال الخطوات الثلاث التالية:

1- تتابع القوات الأميركية وقوات حلف شمال الاطلسي "إيساف" استهداف المتمردين، وحماية المدن والتجمعات السكنية، وزيادة دعم تدريب القوات الأفغانية، من أجل انتقال المسؤولية في المستقبل إلى الحكومة الأفغانية.

2- العمل مع الشركاء في الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية، من أجل توفير خبرة ودراية في الحكم. تدعم الولايات المتحدة الرئيس الأفغاني والحكومة والوزارات والمحافظين والحكام المحليين لمكافحة الفساد، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين، والتأكيد على المحافظة على حقوق الإنسان لدى الشعب الأفغاني – رجالاً ونساء. تؤكد الولايات المتحدة على استقرار أفغانستان وازدهارها.

3- تعزيز العلاقة مع باكستان استناداً إلى المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. من أجل التغلب على الإرهابيين الذين يهددون البلدين، ستعزز الولايات المتحدة قدرة باكستان على استهداف الإرهابيين داخل أراضيها وتقدم لها مساعدات أمنية. كما ستقدم مساعدات لسد احتياجات الشعب الباكستاني من أجل بناء شراكة استراتيجية، وتقوية التعاون في مجالات عديدة.

- حرمان القاعدة من الملاذات الآمنة وتقوية الدول المهددة: ستواجه الولايات المتحدة تنظيم القاعدة في أي مكان يقيم فيه ملاذاً آمناً، مثل اليمن والصومال والمغرب والساحل الإفريقي الغربي، بكل الضغوط. وستقوي شبكة حلفائها من أجل تعطيل القدرات البشرية والمالية والمخططات، وإحباط مخططات العمليات الإرهابية قبل تنفيذها. ستتركز الجهود على تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون في التحقيقات وخلق ممارسات جديدة من التعاون لمواجهة الأعداء المشتركين.

- اعتماد معايير العدالة الثابتة والحاسمة: اعتماد مقاربات قانونية تنسجم مع القيم الأميركية في احتجاز المتهمين واستجوابهم. يجب جلب الإرهابيين إلى العدالة والالتزام بحكم القانون.

- مقاومة الخوف والمبالغة في ردود الفعل: من المعروف أن هدف الأعمال الإرهابية هو بث الذعر؛ فإذا اعترانا الخوف نكون قد حققنا هدف الإرهابيين. إن المبالغة في ردود الفعل على العمليات الإرهابية تؤدي إلى شرخ بين الولايات المتحدة وبعض المناطق والأديان، وستؤدي إلى تقويض عمل القيادة الأميركية وتجعل الولايات المتحدة أقل أمناً.

- التباين بين نوايا القاعدة بالتدمير وإيمان الولايات المتحدة بالبناء: فيما تعمد القاعدة على التدمير سوف توضح الولايات المتحدة نواياها في بناء الجسور بين الشعوب من مختلف المناطق والمعتقدات، وسوف تستمر بالعمل لحل النزاع العربي - الإسرائيلي الذي يعتبر مصدر توتر منذ زمن طويل، وستقف إلى جانب حقوق كل الشعوب بمن فيهم الذين تختلف معهم، وتقيم شراكات مع مجموعات إسلامية في جميع أنحاء العالم.

في مجال الصحة والتعليم والابتكارات، وفي مجال التأكيد على العلاقة مع المسلمين، ستؤكد على التزامها بدعم تطلعات الشعوب لتحقيق الأمن وخلق الفرص. وأخيراً، ترفض الولايات المتحدة الكلام عن أن القاعدة تمثل أية سلطة دينية. وتعتبر أنها ليست القيادة الدينية، بل مجموعة من القتلة، لأن الإسلام، مثل سائر الأديان، لا يرضى بقتل الأبرياء.

- منع انتشار الأسلحة البيولوجية والنووية والمحافظة على المواد النووية:

إن أخطر ما يواجه الشعب الأميركي هو هجوم إرهابي باستخدام السلاح النووي؛ كما يؤدي انتشار الأسلحة النووية إلى تهديد للأمن والسلام الدوليين. بعد انتهاء الحرب الباردة، ازداد خطر الهجوم باستخدام الأسلحة النووية. بقي مخزون الأسلحة النووية على حاله، وامتلكت مزيد من الدول السلاح النووي، واستؤنفت التجارب النووية. شهدت السوق السوداء الاتجار بالأسرار والمواد النووية، وظهر تصميم الإرهابيين على شراء السلاح النووي أو صنعه أو سرقته. ستبذل الولايات المتحدة أقصى جهودها من أجل احتواء المواد النووية؛ ولهذه الغاية تقوم بما يلي:

- متابعة تحقيق هدف "عالم خال من الأسلحة النووية": علماً أن هذا الهدف لن يتحقق في ولاية هذه الإدارة، تلتزم الولايات المتحدة - استناداً إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية - أن تتعاون مع روسيا والدول الأخرى من أجل زيادة المصداقية في محاسبة الآخرين على التزامهم بموجبات المعاهدة. طالما أن الأسلحة النووية موجودة، فإن الولايات المتحدة تلتزم بالاحتفاظ بترسانة نووية كافية من أجل ردع خصومها والتأكيد لحلفائها على احترام التزاماتها الأمنية. وقعت الولايات المتحدة مع روسيا معاهدة "ستارت" للحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية، والتي تحدد عدد الرؤوس النووية ووسائل الإطلاق وطرق

المراقبة. الولايات المتحدة بصدد تخفيف الاعتماد على الأسلحة النووية في مقاربتها الأمنية، والتأكيد على عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تمتلكها، وتلتزم بموجبات معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبعدم إنتاج سلاح نووي. وستتابع مصادقة الدول على معاهدة منع إجراء التجارب النووية.

- تقوية العمل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية: إن جوهر معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية هو أن الدول التي تحوز على هذه الأسلحة تتجه إلى نزعه، والدول التي لا تمتلك هذا السلاح تمتنع عن حيازته؛ ولجميع الدول حق الحصول على الطاقة النووية السلمية. من أجل تقوية هذه المعاهدة، يجب أن تسعى إلى مزيد من الصلاحيات والموارد في أعمال التفتيش. يجب التأكد من أن جميع الدول تفي بالتزاماتها في هذه المعاهدة، وأن تتخذ تدابير ضد الدول غير الملتزمة.

- تقديم خيار واضح لإيران ولكوريا الشمالية: تسعى الولايات المتحدة إلى إزالة السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، ومنع إيران من حيازته. إنه ليس استفراداً لدول، لكن إذا تخلصت كوريا الشمالية من السلاح النووي، وامتنعت إيران عن بناء سلاح نووي، فهذا يؤدي إلى تكاملهما مع المجتمع الدولي. أما إذا لم يحصل ذلك، فإن هناك وسائل أخرى لزيادة عزلهما لحين موافقتهما على التخلص من هذه الأسلحة.

- المحافظة على الأسلحة والمواد النووية المعرضة لسوء الاستخدام: في عام 2010، وبمبادرة أميركية، اجتمعت قمة الأمن النووي العالمي، بحضور 47 دولة، بهدف المحافظة على المواد النووية من خطر سيطرة الإرهابيين عليها. في نهاية عام 2013، سوف تسعى الولايات المتحدة إلى التركيز على قيام جهود دولية من أجل التأكد من المحافظة على المواد النووية المعرضة لسوء الاستخدام، وتعزيز حمايتها، وإجراء مساءلات عنها، بالتعاون مع المؤسسات الدولية، وإقامة شراكات جديدة لإقفال هذا الموضوع. ستقوم الولايات المتحدة بإطلاق مبادرة أمن انتشار الأسلحة النووية، والمبادرة العالمية لمحاربة الإرهاب النووي، من أجل البحث عن المواد النووية واعتراضها أثناء نقلها، ومنع الاتجار بالتكنولوجيا النووية.

- دعم الطاقة النووية السلمية: فيما تتحرك بعض الدول لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية، يجب التحقق من أن تلك الدول تطور بنى تحتية من أجل ضمان إنتاج الطاقة بسلامة وأمان. تسعى الولايات المتحدة من أجل توفير الهيئات المختصة، وتدريب الموظفين المعنيين، وتعميم قواعد الأمان، لمنع العمليات الإرهابية في المجال النووي، وتأمين التعامل بسلامة مع الوقود النووي في أول العمليات وآخرها.

- مواجهة التهديدات البيولوجية: إن انتشار العوامل البيولوجية القاتلة في المناطق السكنية يؤدي إلى موت أعداد كبيرة من السكان، ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تعمل الإدارة الأميركية، مع شركاء في الداخل والخارج، للحماية من التهديدات البيولوجية، بنشر قواعد الصحة العامة الدولية، وتعزيز تدابير الأمان، والاطلاع الدائم على

المخاطر الحالية والمرتقبة، وتعزيز القدرات من أجل منع الهجمات البيولوجية، وتوقيف من يقوم بهذا العمل، وتأمين الاتصال مع المعنيين بالأخطار البيولوجية، وإطلاق حوار دولي حول التهديدات البيولوجية.

- دفع عملية السلام والأمن وتحقيق الفرص في الشرق الأوسط الكبير:

تملك الولايات المتحدة مصالح هامة في الشرق الأوسط الكبير، تتضمن:

- التعاون في مجالات عديدة مع "صديقتها المقربة إسرائيل" والالتزام الثابت بأمنها.
- تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وإتاحة الفرص أمامه، وتحقيق طموحاته المميزة.
- وحدة العراق وأمنه، ودعم الديموقراطية فيه، وإعادة تكامله مع محيطه.
- تحويل السياسة الإيرانية بعيداً عن سعيها لامتلاك الأسلحة النووية ودعمها "الإرهاب وتهديد الدول المجاورة".
- منع انتشار الأسلحة النووية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، واستكشاف موارد الطاقة، وتكامل المنطقة في الأسواق العالمية.
- إن علاقة الولايات المتحدة مع أصدقائها الإسرائيليين والعرب تتجاوز الالتزامات الأمنية نحو التجارة والتبادل والتعاون في مسائل عديدة.

أهم القضايا الاستراتيجية أمام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير، هي:

- مع نهاية الحرب في العراق إنهاء مرحلة انتقالية جادة: تعتبر الولايات المتحدة أن الحرب على العراق تشكل تحدياً كبيراً لها وللمجتمع الدولي وللشعب العراقي وللمنطقة بكاملها، وهي تهدف إلى عراق سيد مستقل معتمد على نفسه، وتسعى إلى قيام حكومة عراقية تمثل الشعب، وتخضع للمساءلة وتمنع الإرهابيين من الحصول على ملاذ آمن في البلاد. تسعى الولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف باعتماد استراتيجية تتألف من ثلاثة مكونات:

أ- أمن المرحلة الانتقالية: سوف تسحب الولايات المتحدة قواتها من العراق التزاماً بالاتفاقية المعقودة مع الحكومة العراقية. سوف تستمر بتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية وتقديم المشورة لها وتنفيذ مهمات محددة لمكافحة الإرهاب، وسوف تنقل المسؤولية الأمنية بكاملها إلى الحكومة العراقية.

ب- دعم المؤسسات المدنية: مع تحسن الوضع الأمني، سوف تتوسع المساعدات المدنية الأميركية للعراق، وسوف تحافظ الولايات المتحدة على نشاطها السياسي والديبلوماسي والمدني من أجل حل الخلافات بين العراقيين، وتكامل اللاجئين والمهجرين العائدين في المجتمع، وتطوير مؤسسات ديموقراطية خاضعة للمساءلة. ستعمل الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية لتطبيق اتفاقية الإطار الاستراتيجي، مع الحرص أن تتولى وزارة الخارجية الأميركية زمام

القيادة. تتضمن هذه الاتفاقية التعاون في مجالات الدفاع والأمن والديبلوماسية والسياسة والتعليم والصحة والعلوم وحكم القانون.

ج- الدعم في مجال الديبلوماسية الإقليمية والتنمية: سوف تتابع الولايات المتحدة نشاطها في المنطقة للتأكد من أن انسحاب القوات الأميركية من العراق يوفر فرصة لتثبيت الاستقرار والتنمية المستدامة في العراق ودول المنطقة. ستحافظ الولايات المتحدة على وجود مدني في المنطقة يؤمن مصالحها الاستراتيجية في العراق والمنطقة.

- متابعة عملية السلام العربية الاسرائيلية: تعتبر الولايات المتحدة أنها وإسرائيل والفلسطينيين والدول العربية لها مصلحة في تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، تقوم على تحقيق آمال الإسرائيليين والفلسطينيين في الحفاظ على أمنهم وكرامتهم، ويحقق لإسرائيل السلام الآمن والدائم مع جميع جيرانها. تسعى الولايات المتحدة إلى حل دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن: دولة يهودية تعيش في أمن حقيقي ومقبولة، ويتمتع الإسرائيليون فيها بجميع حقوقهم، ودولة فلسطينية في الأراضي المجاورة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتحقيق آمال الشعب الفلسطيني. سوف تستمر الولايات المتحدة بالعمل مع من وصفتهم بالشركاء، الذين اعتبرت بأن "لهم ميولنا وعقليتنا"، في المنطقة من أجل مسائل الوضعية الدائمة، وهي: أمن إسرائيل والفلسطينيين، والحدود، واللاجئين، والقدس. وتسعى أيضا إلى الحصول على دعم دولي لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ودعم التنمية الاقتصادية. تعتبر الولايات المتحدة أن السلام العربي - الإسرائيلي لن يكون دائماً إلا إذا انتهى التدخل الإقليمي "المؤذي". فيما تسعى الولايات المتحدة إلى سلام فلسطيني – إسرائيلي، فإنها تعمل أيضاً على سلام إسرائيلي – لبناني، وإسرائيلي – سوري، وسلام شامل مع كل جيرانها. وتتعاون الولايات المتحدة لهذه الغاية مع مبادرات إقليمية ومشاركات متعددة الأطراف ومفاوضات ثنائية.

- السعي لتحويل إيران إلى دولة مسؤولة: تعتبر الولايات المتحدة أن إيران، منذ عقود، عرضت الأمن في المنطقة وفي الولايات المتحدة، للخطر، وفشلت في الالتزام بمسؤولياتها الدولية. بالإضافة إلى برنامجها النووي الغامض، فإنها تستمر بدعم الإرهاب وتقويض السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وحرمان شعبها من حقوقه الإنسانية. مضت سنوات عديدة على مقاطعة إيران ولم تغير سلوكها؛ وعلى العكس أصبح هذا السلوك يشكل تهديداً. يمكن إجراء الحوار مع إيران من دون وهم، ويمكن أن يقدم لإيران طريق نحو مستقبل، إذا كان القادة الإيرانيون جاهزين لذلك، ومستعدين لتغيير سلوكهم واستعادة ثقة المجتمع الدولي بهم، وأوفوا بالتزاماتهم الدولية. وإذا أصرت الحكومة الإيرانية على رفض الالتزامات الدولية، فإنها سوف تواجه المزيد من العزل.

تشكل الفقرات أعلاه دليل عمل لأجهزة الإدارة الأميركية في التعامل مع الأزمات والمشاكل، وفقاً للخطوط العامة. لكن لا يمكننا بكل بساطة القبول بأن هذه هي الاستراتيجية الأميركية، رغم أنها رسمية ومعتمدة في الإدارة. يشير تطور الأحداث إلى أن هناك استراتيجية غير معلنة تتضمن سلوكاً استخبارياً يؤدي إلى تطورات سياسية، تتم معالجتها وفقاً للاستراتيجية

المعلنة. صدرت عدة كتب، لعملاء سابقين في وكالة الاستخبارات الأميركية، تحدثوا فيها عن عمليات اغتيال وتحريض وقلب أنظمة ورشاوى قامت بها الإدارة الأميركية في عدد كبير من دول العالم، وأبرزها كتاب "إرث الرماد"، تأليف تيم وينر، صادر عام 2009، وكتاب "الحجاب" لبوب وودورد صادر عام 1988. وهذا ما يدفعنا للاعتقاد أن هناك استراتيجية موازية تتضمن استخدام جميع السبل من أجل مواكبة تنفيذ الاستراتيجية المعلنة. ومثلاً على ذلك، تواكب نشاطات أجهزة الاستخبارات التدابير الاستراتيجية المعلنة تجاه إيران. في قضية الغموض النووي، تشن عمليات استخبارية من أجل التعرف على البرنامج النووي ووقفه عند حد معين. وفيما يتعلق بالإرهاب، تدفع الولايات المتحدة بكل طاقاتها من أجل شن عمليات استخبارية لمكافحة ما تعتبره الإرهاب في ايران والعالم. ينطبق هذا على استراتيجية الولايات المتحدة في النزاع العربي الإسرائيلي في تكريس الجهد الاستخباري لما تسميه مكافحة الإرهاب والتدخلات الإقليمية المؤذية لعملية السلام.

بعد انسحاب القوات العسكرية الأميركية من العراق وأفغانستان، ستتغير قواعد اللعبة؛ لن يكون هناك تدخل عسكري جديد للولايات المتحدة على نمط التدخل في العراق وأفغانستان. ويحضر المثل الليبي للتدخل عن بعد باستخدام التكنولوجيا في الطيران الحربي الحديث، وربما صواريخ كروز التي تطلق من الغواصات أو السفن الحربية؛ لكن إمكانية مواكبتها بعمليات برية لم تعد واردة. سوف تحرص الولايات المتحدة على عدم الزج بقواتها البرية في احتلالات ونزاعات جديدة.

كيف تحقق الولايات المتحدة أهدافها؟

بغياب أي احتمال لضربات عسكرية مرفقة بعمليات برية، يمكن للولايات المتحدة اعتماد أحد الخيارات التالية:

- خيار القصف الجوي والبحري المدمر ضد دولة تعارض سياستها بغية إرغامها على العودة إلى الحظيرة الأميركية. وهنا يبدو المثل الإيراني حاضراً أمامنا. هل توجه الولايات المتحدة ضربة عسكرية إلى إيران؟ تتجه التقديرات إلى استبعاد مثل هذه الضربة لعدم اقتصارها على القصف، وتوفر إمكانية عالية لتوسع الحرب إلى مواجهات برية وتهديدات للمصالح الأميركية، الأمر الذي يحتم عليها التدخل البري والتورط مجددا في حرب لن تنتهي إلا بخسارتها، فضلاً عن أن الاقتصاد الأميركي المأزوم لن يتحمل مثل هذا التدخل.

- خيار مساندة إسرائيل في توجيه ضربة إلى إيران: ليس سراً أن الإدارة الأميركية الحالية، وحتى السابقة، لا تحبذ أية ضربة إسرائيلية إلى إيران، لأنها لا ترى فيها بوادر النجاح في وقف البرنامج النووي. ويحضرنا هنا قول وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، في محاضرة له في معهد بروكنغز (6) حضرها نخبة مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة: "إن الضربة

العسكرية لإيران توقف البرنامج النووي سنة أو اثنتين على الأكثر، وإنه يفضل استخدام الدبلوماسية والاقتصاد لإرغام إيران على التخلي عن مشروعها النووي".

- بما أن كلا الخيارين صعب إلى درجة الاستبعاد، فإن الولايات المتحدة لجأت إلى نوع جديد من الحرب، وهو الحرب الناعمة، وهي الحرب باستخدام السياسة والديبلوماسية والاقتصاد والمال والإعلام والاستخبارات والعمليات السرية، من أجل القضاء على النظام الحاكم في الدولة المعارضة وتقويض اللاعبين من غير الدول. هذه الحرب هي جارية حالياً، وتخوضها الولايات المتحدة بكل إمكاناتها وقدراتها الذكية، وعلى جميع الجبهات المذكورة. إنها تستهدف نقاط الضعف البنيوية في الدول المعارضة من تركيبتها الإثنية والدينية والمذهبية والقبلية إلى إمكاناتها الاقتصادية والموارد الضرورية والطاقة والأوضاع المالية، إلى العلاقات السياسية والديبلوماسية مع المجتمع الدولي ودول الإقليم وأوضاع الحريات والديموقراطية والثقافات والأوضاع الاجتماعية. تلعب الحرب الناعمة على هذه الانقسامات، وتستحضر من التاريخ الوقائع والحروب والنزاعات التي تلهب الحماس فيما تغيب أطول مراحل التاريخ التي شهدت تعايشاً وسلماً بين مختلف الفئات. إذا عدنا عقدين من الزمن للخلف، نرى أن الإتحاد السوفياتي السابق قد انهزم في هذه حرب كهذه، وسقط وتفكك ولم تحن له الفرصة لاستخدام السلاح النووي ولا التقليدي للدفاع عن نفسه. واليوم، تشكل الحرب على سوريا نموذجاً للحرب الناعمة؛ فقد شهدنا استخدام سلاح الإعلام والسياسة والديبلوماسية والاقتصاد بشكل علني وفاضح ضد سوريا. مثل هذه الحرب تماماً هو ما تسعى إليه الولايات المتحدة وما بدأته بالاشتراك مع إسرائيل منذ زمن طويل ضد حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، حزب الله وحماس وغيرها. تختلف الحرب الناعمة عن الحرب الباردة لأن الأخيرة كانت تعتمد حروباً إقليمية طاحنة وثورات وقلب أنظمة بديلاً عن المواجهة بين القوتين العظمتين نفسيهما. تتميز هذه الحرب أنها غير مكلفة، مثل الحرب العسكرية، وأنها لا تلفت انتباه المواطن الأميركي، الذي يتحسس لمقتل جنود وخسارة مئات المليارات من الدولارات، وهذا لا يحصل في الحرب الناعمة حيث تكون الكلفة المالية محدودة ويسهل تحملها.

الفصل الثالث

الوضع العسكري في الشرق الأوسط وتأثيرات الانسحاب من العراق وأفغانستان على النفوذ الأميركي

بدأت العلاقات الأميركية في المنطقة العربية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية حين اجتمع الملك السعودي عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأميركي روزفلت (7) على متن المدمرة الأميركية "كوينسي" في البحيرات المرة قرب قناة السويس في مصر، في 14 شباط / فبراير 1945، وتباحثا في "شؤون دولية وعربية"، في الوقت الذي كانت فيه منطقة الشرق الأوسط تخضع لانتداب بريطانيا وفرنسا ونفوذهما. من المعروف أن الهدف الاستراتيجي الأميركي من الانتشار في منطقة الشرق الأوسط هو حماية مصالح الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وضمان أمن إسرائيل، وأمن تدفق النفط إلى الأسواق الأميركية والعالمية. عام 1958، حدث أول تدخل عسكري أميركي مباشر في المنطقة، عندما أنزلت الولايات المتحدة قوات من الأسطول السادس على الشواطىء اللبنانية على خلفية الانقلاب الذي أطاح بالنظام الملكي في العراق، وتخوف الغرب من انضمام العراق إلى الوحدة بين مصر وسوريا، والخشية من إسقاط الرئيس اللبناني، كميل شمعون، وكلام الرئيس الأميركي عن ملء الفراغ الناتج عن تراجع الوجود الفرنسي والبريطاني في المنطقة، واحتمال انحياز الدول العربية إلى الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة.

- الانتشار العسكري الأميركي في الخليج:

عام 1971، وبعدما نالت البحرين استقلالها، استأجرت البحرية الأميركية من بريطانيا قاعدة الدعم اللوجستي في البحرين، وتغير اسمها إلى وحدة دعم البحرية الأميركية عام 1999. وفي عام 1995، كلف الأسطول الخامس وبحرية المنطقة الوسطى بقيادة الوحدات البحرية الأميركية المتمركزة في مهمات في الخليج والقادمة من المحيطين الهندي والهادىء. وفي عام 2002، أعلن عن تشكيل قيادة القوات البحرية المشتركة في البحرين. توسع الانتشار العسكري في الخليج، وجاءت حرب أفغانستان والعراق لتصبح المهمة قتالية، بعدما كانت ردعية دفاعية، وذلك على الشكل التالي:

البحرين:

وهي مقر الأسطول البحري الأميركي الخامس في المنامة، يعمل فيه 4,200 جندي أميركي، ويضم حاملة طائرات أميركية وعدداً من الغواصات الهجومية والمدمرات البحرية، وأكثر من 70 طائرة مقاتلة، إضافة لقاذفات قنابل ومقاتلات تكتيكية وطائرات التزود بالوقود المتمركزة بقاعدة الشيخ عيسى الجوية.

السعودية:

إثر عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت، نشرت القوات الأميركية مركزاً لقيادة القوات الجوية الأميركية الإقليمية، داخل قاعدة الأمير سلطان الجوية في الرياض، ويضم 5,000 جندي تابعين للجيش والقوات الجوية الأميركية، وأكثر من 80 طائرة مقاتلة. استخدمت هذه القاعدة في إدارة الطلعات الجوية لمراقبة حظر الطيران، الذي كان مفروضاً على شمال العراق وجنوبه، خلال فترة تنفيذ العقوبات الدولية؛ كما كان المركز يعمل للتنسيق بين عمليات جمع المعلومات والاستطلاع والاستخبارات الأميركية في المنطقة. لكن، ومنذ أواسط العام 2003 تقريباً، انتقل نحو 4,500 جندي أميركي إلى دولة قطر المجاورة، وبقي في السعودية نحو 500 جندي أميركي متمركزين فيما يعرف بـ"قرية الإسكان"، وبذلك انتهى الوجود العسكري الأميركي في قاعدة الأمير سلطان الجوية في الرياض.

قطر:

انتقلت وحدات من القوات الأميركية من السعودية إلى دولة قطر بعد حرب العراق، وانتقل إليها كذلك 600 عنصر تابعين لمركز القيادة العسكرية الأميركية الوسطى في تامبا - فلوريدا. وتوجد في قطر قاعدة "العيديد" الجوية، التي تشمل مدرجاً للطائرات يعد من أطول المدارج في العالم، وهي قادرة على استيعاب أكثر من 100 طائرة على الأرض. وهذه القاعدة هي مقر مجموعة 319 للاستطلاع الجوي، التي تضم قاذفات ومقاتلات وطائرات استطلاع، إضافة لعدد من الدبابات ووحدات الدعم ومخزون من العتاد والتجهيزات العسكرية المتطورة، ما جعل بعض الخبراء يعتبرونها أكبر مخزن استراتيجي للأسلحة الأميركية في المنطقة.

الكويت:

تنتشر في الكويت الفرقة الثالثة المحمولة جواً من الجيش الاميركي في معسكر الدوحة، وتضم تجهيزات متنوعة من دبابات وعربات مدرعة وطائرات هليكوبتر وأكثر من 80 طائرة مقاتلة ووحدات من القوات الخاصة سريعة الانتشار. انتقلت بعض الوحدات من العراق إلى الكويت إثر انسحاب القوات الأميركية من العراق، مما رفع عدد القوات المنتشرة في الكويت حالياً إلى 23 ألف.

عمان:

تستخدم الولايات المتحدة في عمان ثلاثة مواقع متعددة المهام لخدمات دعم جسر جوي، وتأمين جميع المستلزمات اللوجستية لثلاث قواعد جوية من وقود وآليات وخدمات طبية وصيانة وإصلاح وتغذية.

الإمارات العربية المتحدة:

تستخدم الولايات المتحدة قاعدة جوية ومستودعات متعددة للدعم اللوجستي، إضافة إلى ميناءين هامين يطلان على مياه الخليج، كما تستخدم جميع الموانىء لأغراض التموين ولرسو السفن العسكرية الكبيرة. كما تعتمد على أنبوب من "الفجيرة" إلى "جبل علي" لنقل النفط في حال إقفال مضيق هرمز.

تستفيد الولايات المتحدة من تسهيلات عسكرية من الأردن ومصر. أما العراق، فقد انسحبت القوات الأميركية مؤخراً منه، بعد احتلاله منذ آذار / مارس 2003، ويقتصر الوجود العسكري الأميركي على حماية السفارة والمراكز القنصلية.(8)

مهمات القوات المنتشرة:

كانت مهمة القوات الأميركية المنتشرة في الشرق الأوسط مماثلة لباقي القوات المنتشرة في سائر أنحاء العالم، وهي العمل كقوة ردع ودعم للحلفاء في فترة الحرب الباردة. وما إن انتهت هذه الحرب حتى تبلورت مهمة القوات في الشرق الأوسط، وهي ضمان أمن إسرائيل وأمن تدفق النفط. لم تتأثر هاتان المهمتان بنهاية الحرب الباردة؛ إذ أن النزاع العربي - الإسرائيلي لم يصل إلى تسوية، وما زالت الولايات المتحدة تعتبر إيران، القوة الكبيرة على الضفة الشرقية للخليج، دولة معادية؛ وترى أنها تشكل خطرا على مصالحها وعلى حلفائها. لم تظهر دول الخليج أية استعدادات عملية للتفاهم مع إيران حول أمن المنطقة، وما فتىء قادة الخليج يعربون في غير مناسبة عن تمسكهم بالحماية الأميركية وعدم ثقتهم بإيران رغم إقامة عدد من هذه الدول علاقات صداقة وتعاون مع إيران "بالتجزئة"، مثل قطر وعمان والكويت.

منذ عام 2002، كانت مهمة القوات الأميركية التحضير لعملية الهجوم على العراق؛ وبعدما دخلت هذه القوات إلى العراق تحولت المهمة إلى مساندة الوجود العسكري في العراق.

يشكل أمن تدفق النفط إحدى مهمتي القوات الأميركية في الشرق الأوسط؛ وتجوب البحرية الأميركية مياه منطقة الخليج ويحلق الطيران في أجوائها للتأكد من أمن حركة نقل النفط. تعتبر الولايات المتحدة أن التهديد الذي يواجه النفط هو إيران بالدرجة الأولى، وأحياناً تهديدات القاعدة؛ إذ سبق وأن تعرضت ناقلة نفط يابانية إلى عملية إرهابية في مياه الإمارات. إن عديد وتجهيز القوات المنتشرة حاليا يكفي لمهمة حفظ أمن النفط، لكنه لا يكفي لشن عملية عسكرية ضد إيران. تستوجب العملية العسكرية، وهي في الغالب ضربات جوية وصاروخية، حشداً بحرياً لحاملات طائرات وقوة عمل بحرية مؤلفة من مدمرات وغواصات ومراكب إنزال ومساندة يجري إحضارها من القوات البحرية المنتشرة في المحيطين الهادىء والهندي.

لا يبدو أن هناك في الوقت الراهن خطراً على تدفق النفط، لأن لا مصلحة إيرانية بذلك؛ وهي التي يعتمد اقتصادها على النفط بشكل أساسي. لكن القادة الإيرانيين تحدثوا مراراً عن احتمال إقفال مضيق هرمز أمام الملاحة، وربطوا ذلك بتعرض إيران لعمل عسكري أميركي أو إسرائيلي. ومؤخراً تحدثوا عن إقفاله في حال توقيف صادرات النفط الإيرانية. أما تهديدات القاعدة، فهي تعالج بالأساليب الأمنية وليس بالانتشار العسكري.

أمن النفط بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان: وضع نفطي جديد

يطل على ضفاف الخليج أكبر تجمع لدول منتجة للنفط والغاز: السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية والعراق وإيران، وبنسب أقل البحرين وعمان. وتمر إمدادات النفط عبر مضيق هرمز إلى بحر العرب والمحيط الهندي، ومنه إلى الأسواق العالمية. تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي نحو 45% من احتياطي النفط الثابت في العالم إلى جانب 20% من الغاز

العالمي (9). وتنتج هذه الدول في الوقت الحاضر 15 مليون برميل يومياً من النفط أي 20% من إجمالي إنتاج العالم، يضاف إليها إنتاج إيران، الذي يبلغ نحو 4 ملايين برميل يومياً (الدولة الثانية بعد السعودية)، وإنتاج العراق، الذي يبلغ مليوني برميل قابل للارتفاع عند إعادة تأهيل قطاع النفط في ذلك البلد.

في عام 2002، أشار رئيس مركز الخليج للطاقة والدراسات الاستراتيجية في السعودية، عيد الجهني، إلى أن النفط الخليجي شكل 40% من واردات العالم النفطية عام 1999. واعتمدت الولايات المتحدة على الواردات لتغطية نسبة 60% من احتياجاتها النفطية. هذا ما دفع الولايات المتحدة للاهتمام أكثر بأمن تدفق النفط، لأنها اعتبرت أنه يمس بالأمن القومي الأميركي. ولهذا كانت أولوية الانتشار كما أسلفنا لضمان أمن تدفق النفط. لكن، وبعد نحو 10 سنوات، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في أيار / مايو 2010، في حديث إذاعي، إن الولايات المتحدة ستسعى لرفع إنتاجها المحلي من النفط في محاولة لتقليل اعتمادها على النفط المستورد. وأشار أوباما في كلمته إلى أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط، في عام 2010، وصل إلى أعلى مستوى له منذ سبع سنوات. ولكنه أضاف "أعتقد أن علينا المضي قدماً في التوسع بإنتاج النفط في الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه نواصل الارتقاء بمعايير السلامة في القطاع النفطي". وأضاف أن إدارته قررت بيع عقود إيجار الحقول في محمية آلاسكا النفطية بشكل سنوي، بينما سيتم التعامل مع الحقول الواقعة في المحيط الأطلسي كأولوية.

في عام 2008، حصل تطور دراماتيكي في مسألة النفط في الولايات المتحدة، عندما كشف تقرير لوزارة الداخلية الأميركية – إدارة المسح الجيولوجي - عن وجود مخزون من النفط في ولايتي داكوتا الشمالية ومونتانا، يبلغ من 3 إلى 4.3 بليون برميل، أي أكثر بـ 25 مرة من تقديرات عام 1995 (10). لكن المفاجأة المذهلة كانت في العام 2011 عندما كشفت إدارة المسح الجيولوجي عن وجود مخزون هائل في ولاية وايومنغ يقدر بـ 969 بليون برميل في مناطق غرين ريفر وحوض واشاكي في جنوب غربي الولاية (11). هذا، ويقدر احتياط النفط في دول الخليج (السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات) بـ 715 بليون برميل (12).

هذه الاكتشافات تجعل الولايات المتحدة، في نهاية العقد الحالي أو في العقد القادم، مستقلة تماماً في الطاقة النفطية، ولا تحتاج إلى إنفاق المال على الأساطيل وانتشار القوات من أجل أمن تدفق النفط. سوف تعمد البراغماتية الأميركية إلى الانسحاب العسكري من الخليج، بعدما بات لا يعنيها أمن النفط، وتترك للمستفيدين أمر تدبره. لن يكون هذا الانسحاب مفاجئاً و سريعاً، لكن يرجح حصوله بعد دخول الإنتاج النفطي الأميركي إلى الأسواق الأميركية وخلال عقد من الزمن.

نحو آسيا والباسيفيك:

في تشرين الثاني 2011، كتبت وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، مقالاً في مجلة "فورين بوليسي" بعنوان "قرن أميركا الباسيفيكية"(13). أعلنت كلينتون في هذا المقال عن سياسة جديدة للولايات المتحدة في المحيط الهادىء، واعتبرت أن مستقبل السياسة العالمية سوف يتقرر في آسيا وليس في أفغانستان ولا في العراق، وأن الولايات المتحدة ستكون في قلب

الحركة السياسية هناك. وفيما الحرب في العراق على وشك نهايتها، اعتبرت أن الولايات المتحدة تقف في نقطة مفصلية، وهي تستعد لسحب قواتها من أفغانستان. في السنوات العشر الماضية، خصصت أميركا موارد ضخمة لهاتين الحربين؛ وفي السنوات العشر القادمة، تحتاج إلى ذكاء ومنهجية في استثمار الوقت والطاقة لتضع نفسها في وضع تحافظ فيه على ريادتها وقيادتها وتحفظ مصالحها وقيمها. وأضافت أن زيادة الاستثمار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في آسيا والمحيط الهادىء هي الأعلى في سلم أولويات السياسية الأميركية في العقد القادم. اعتبرت كلينتون أن منطقة آسيا - المحيط الهادىء هي محرك أساسي للسياسة الدولية. إنها تمتد من شبه القارة الهندية إلى السواحل الغربية للولايات المتحدة، ومن على مدى المحيط الهادىء والمحيط الهندي، اللذين يتحكمان بالملاحة والاستراتيجية. إنها تتسع لنحو نصف سكان العالم، وتضم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، وهي أكثر المناطق باعثة للغازات التي تسبب للاحتباس الحراري في العالم. إنها تضم عدداً من أكبر حلفاء الولايات المتحدة، بالإضافة إلى قوى صاعدة، مثل الصين و الهند وأندونيسيا.

أشارت كلينتون إلى أنه، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الداخل الأميركي ودخول العراق وأفغانستان في الفترة الانتقالية، تدعو بعض القوى السياسية الأميركية الإدارة للعودة إلى الداخل الأميركي، وتسعى لتخفيض حجم القوات العسكرية المنتشرة في الخارج، وزيادة الاهتمام بالشؤون الداخلية. واعتبرت أنه يمكن تفهم هواجس هؤلاء، لكنهم ليسوا بالضرورة على حق؛ إن مفتاح الأمن والازدهار الأميركي هو توسيع الاهتمامات الخارجية، من خلق أسواق جديدة، إلى السيطرة على الانتشار النووي، إلى المحافظة على حرية الملاحة والتجارة. لقد بدأت الإدارة الأميركية فعلاً بالتحرك باتجاه المحيط الهادىء، وبلغ عدد زيارات الوزيرة كلينتون إلى المنطقة سبعاً، ناهيك عن زيارات الديبلوماسيين المعاونين ووفود الاختصاصيين، من أجل المباشرة باعتماد هذه السياسة. من المنطقي أن يترافق الاهتمام الأميركي بآسيا والباسيفيك مع تراجع الاهتمام بالشرق الأوسط، خصوصاً مع انحسار الاعتماد على النفط من تلك المنطقة. يبقى أن تجد الولايات المتحدة وسيلة لضمان أمن حليفتها، إسرائيل، ولا تغادر المنطقة تماماً إلا بعد تيقنها من ذلك.

أين أمن إسرائيل؟

من الزاوية الجغرافية، فإن التدخل الأميركي العسكري لدعم إسرائيل يأتي حكماً من البحر الأبيض المتوسط؛ وهذا ما حصل فعلاً عام 1973، عندما أنزل الأميركيون آليات وعتاداً عسكرياً للجيش الإسرائيلي لدعمه في حرب تشرين في مواجهة القوات المصرية، التي عبرت قناة السويس واندفعت في سيناء قبل أن توقفها القوات الإسرائيلية، بعدما تلقت الدعم الأميركي. ثم إن التدخل الأميركي في لبنان، عام 1958 وعامي 1982 و1983، جاء من الأسطول السادس الذي يجوب مياه البحر المتوسط؛ ولهذا فإن انسحاب القوات الأميركية مستقبلاً لن يؤثر من ناحية المساندة العسكرية على أمن إسرائيل.

لا شك أن الإدارة الأميركية تسعى لإحلال السلام في المنطقة وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي. لكن، ولتاريخه، وفقاً للشروط الإسرائيلية التي رفضها الفلسطينيون والتي يتعذر أن يقبلوا بها مستقبلاً. أحدثت هذه الشروط ضيقاً في الإدارة الأميركية التي ترغب برؤية مفاوضات تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين كي تقنع العرب أنها ما زالت تحترم وعودها في السعي لحل

للقضية الفلسطينية. إلا أن الإدارة الأميركية تكتفي، وخصوصاً في فترة الانتخابات، بالكلام عن مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية من دون أن تورط نفسها بعمل ديبلوماسي. لعل أصدق تعبير عن هذا الضيق هو كلام وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، في معهد بروكنغز – مركز صبان أمام نخبة من قادة اليهود ومؤيدي إسرائيل حين قال: "عودوا إلى الطاولة الملعونة" (يقصد طاولة المفاوضات)، في دعوة صريحة من أجل استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين (14). إن التراخي العربي في دعم الفلسطينيين في المقاومة وفي المفاوضة معاً، أراح السياسة الأميركية تجاه إسرائيل، ووفر على الإدارة عناء تحقيق إنجاز مطلوب في عملية السلام، لا يبدو أن العرب يسعون وراءه بشكل جدي في الوقت الراهن. لقد تراجعت القضية الفلسطينية بشكل مثير في الاهتمامات العربية، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي، لمصلحة الربيع العربي الذي لم تتضح نتائجه بعد؛ فيما انتقل الاهتمام الأميركي إلى متابعة أحداث هذا الربيع للتغطية ما أمكن على الفشل في عملية السلام التي روجت الولايات المتحدة لها كثيراً.

لا تبدو إسرائيل في الوضع الراهن في دائرة الخطر؛ لكن هناك احتمالاً كبيراً لحصول تغييرات في موازين القوى في المنطقة وفي مواقف الدول العربية منها. وبالتالي، فإن أمن إسرائيل يبقى هاجساً أميركياً يحتاج إلى تدابير من أجل تبديده، يمكن اتخاذها بواسطة الأسطول السادس عند الحاجة.

استنتاج:

من المرتقب أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من أفغانستان بعدما أكملت انسحابها من العراق. وخلال العقد الحالي والعقد القادم يتحقق الحدث الكبير، وهو الانسحاب من الخليج (نضع هنا قرار مجلس التعاون الخليجي بالتحول لصيغة الاتحاد في إطار الهواجس من انسحاب أميركي من الخليج في المستقبل). وربما استطاعت إحدى الإدارات الأميركية القادمة تحقيق تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي، لكن موازين القوى مقبلة على تغيير كبير لغير صالح إسرائيل التي لن يعود لها أن تفرض شروطاً تعجيزية مثل التي تفرضها حاليا، وستضطر إلى إقامة سلام بغير شروطها إذا تغيرت سياسة مصر تجاهها. أما إذا تغيرت سياسة الأردن، فإن انقلاباً حقيقياً سوف يحصل في موازين القوى، يحشر الدولة العبرية في زاوية ضيقة، ويبقى للإسرائيليين خيار البقاء داخل دولة ينتهي فيها تفوقهم العسكري والاقتصادي، وبين عودة من يرغب إلى أوروبا؛ وبالنتيجة انهاء دور ووظيفة إسرائيل في المنطقة.

الفصل الرابع

الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها الداخلية (حركة وول ستريت تطالب بإسقاط الرأسمالية بأسرها)

عام 2008، انهار أحد أكبر المصارف في الولايات المتحدة، ليمان بروذرز، وأعلن إفلاسه، ما أدى إلى سلسلة إفلاسات مصرفية، وانهيار كبير في القطاع العقاري، وإعلان الأزمة المالية الأميركية التي أصبحت عالمية، نظراً لارتباط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأميركي. بات واضحاً أن الولايات المتحدة تعيش أزمة حقيقية في الاقتصاد، وأن المديونية تلقي ثقلها على قطاعات كثيرة في البلاد، وتؤدي إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الداخلية، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع باقتصاد كبير وقوي يهيمن على الاقتصاد العالمي، وأن الناتج القومي الأميركي كبير جداً ولديه إمكانات للسيطرة على المصاعب الاقتصادية؛ لكن هذه الأزمة كبيرة جداً وتتخطى الأزمات السابقة وتنذر بعواقب وخيمة.

مظاهر الأزمة الاقتصادية الأميركية:

يمكن متابعة مظاهر الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة بالمديونية العالية للاقتصاد والعجز في الموازنات والبطالة والفقر وترهل البنى التحتية وحاجتها الماسة إلى إعادة تأهيل جذرية.

المديونية:

ترزح الولايات المتحدة تحت عبء مديونية عالية جداً؛ ويكفي لو نظرنا إلى ساعة عدادات الدين والإنفاق التي تصدرها الحكومة الأميركية رسمياً (15) لنرى أول ملاحظة، وهي أن الدين الوطني العام للولايات المتحدة يبلغ نسبة 100% من الناتج القومي، وقيمته 15 تريليون دولار، وأن معدل الدين على كل مواطن أميركي يبلغ 48,427 دولاراً والمعدل لكل دافع ضرائب 134,395 دولاراً. تبلغ الديون الخارجية 4.6 تريليون دولار والدائن الأول هي الصين، وتبلغ قيمة ديونها 1.16 تريليون دولاراً، تليها اليابان 912 ملياراً، وبريطانيا 346.5 ملياراً (16). إلا أن الديون الشخصية في الولايات المتحدة تبلغ حجماً مذهلاً؛ ففي القطاع العقاري، تبلغ الديون 13.5 تريليون دولاراً جراء الرهونات العقارية، وتبلغ ديون المستهلكين 2.4 تريليون دولاراً، وديون بطاقات الائتمان 787.8 مليار دولار. يمكن القول إنه في الولايات المتحدة الكل يرزح تحت الديون: الحكومة والمواطنون؛ ولتسديد هذه الديون يتوجب أن يبقى الاقتصاد في حالة متحركة، أي أن يزيد الاستهلاك ليزيد الإنتاج وتتحرك عجلة الاقتصاد. لكن

الديون تزداد بشكل مضطرد، وتدخل البلاد في دوامة مالية، قد تصل في يوم ما إلى أزمة مشابهة لأزمة الانهيار الكبيرعام 1929.

وفي مجال العجز، بلغ عجز الموازنة الفيديرالية 1.3 تريليون دولار، فيما بلغ عجز الميزان التجاري 709 مليار دولار، والعجز التجاري مع الصين وحدها 308 مليار دولار. وهذه أرقام تنذر بتراكم الديون وتردي الوضع المالي والاقتراب من الإنهيار العام. والمفاجأة غير المحسوبة كانت عندما أعلنت وكالة "ستاندردز اند بورز" للتصنيف الائتماني في 7 آب / أغسطس 2011، عن تخفيض درجة الدين العام للولايات المتحدة، للمرة الأولى في تاريخها، بمقدار درجة واحدة من "ايه ايه ايه" إلى "ايه ايه+"، مبررة ذلك "بمخاطر سياسية" أمام رهانات العجز في الميزانية. وأرفقت الوكالة هذا الخفض بتوقعات "سلبية"، ما يعني أن "ستاندرد اند بورز" تعتقد أن التغيير المقبل الذي سيطرأ على هذا التصنيف سيكون للأسوأ، وهذا ما يشير إلى حالة التردي في الوضع المالي للولايات المتحدة.

البطالة والفقر:

وصلت معدلات البطالة إلى 10%، حسب المعلومات الصحافية، لكن ساعة العداد تشير إلى أن عدد القوة العاملة في الولايات المتحدة يبلغ 140.5 مليوناً، فيما يبلغ العدد الفعلي للعاطلين عن العمل 23.8 مليوناً، أي أن نسبة البطالة تصبح نحو 17%من عديد القوى العاملة، وهو رقم أعلى من المعلن رسمياً من مصادر الإدارة الاميركية. بعد حساب نسبة العاطلين عن العمل، تبلغ نسبة الفقر 15.1%، ويبلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر 43 مليون شخص. ذكرت "كاترينا فاندن هافل"، في مقال لها في واشنطن بوست (17)، أن" واحداً من أصل سبعة مراهقين سود فقط يجد عملا. هناك جيل من الأطفال ينشأون في شوارع خطرة ويعيشون حياة بائسة ويعانون من الجوع والتفكك الأسري والبطالة والمخدرات والجريمة". هذا الواقع المخيف يتطلب من الإدارة إجراءات لإنهاء ظاهرة الفقر والحد من ازدياد عدد الفقراء، خشية انحرافهم ونزوعهم إلى الجريمة، وإحداث خلل اجتماعي كبير يصيب بنية المجتمع الأميركي بالصميم ويقضي على القيم والمثل الديموقراطية.

البنى التحتية:

في مقالها، المشار إليه آنفاً، أضافت "كاترينا فاندن هافل": "باتت البنية التحتية القديمة والمتداعية تشكل خطراً واضحاً. نتكبد خسائر في الأرواح حين ينهار جسر في مينيابوليس أو تتشقق السدود في نيو أورلينز. فضلاً عن أن أنظمة الصرف الصحي المتداعية تبتلع السيارات في نيويورك، ويرتاد الأولاد مدارس تشكل خطراً على صحتهم. بالإضافة إلى ذلك، تضيع ساعات طويلة حين تتعطل القطارات الهرمة وتنهار أنظمة الصرف والمجاري وتتفاقم زحمة السير. حتى أسس الحياة المدنية، مثل الحصول على مياه نظيفة، صارت مهددة بسبب أنظمة الصرف الصحي البالية. علاوة على ذلك، تعجز شبكتنا الكهربائية ونظاما الانتاج والنقل عن مجاراة ما يتمتع به منافسونا حول العالم."

يفصل موقع البنى التحتية الأميركية (18) أوضاعها من جسور وسدود وكهرباء ومياه شرب ومدارس وخطوط سكك الحديد والطيران وشبكات الصرف الصحي والطرقات وغيرها، ويشير إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استثمارات في البنى التحتية في السنوات الخمس المقبلة تبلغ قيمتها 2.2 تريليون دولار. يشير الموقع إلى ترهل البنية التحتية للاقتصاد الأميركي وإلى وجوب الإسراع في إعادة تأهيلها من أجل الحفاظ على عجلة دوران الاقتصاد وتلبية احتياجات المواطنين وتأمين سلامتهم من أخطار الخلل والأعطال في بعض البنى مثل سكك الحديد والسدود والجسور.

على صعيد الجسور، يبلغ عددها في الولايات المتحدة 600,905 جسراً، ومتوسط عمرها 43 سنة، حسب تقرير وزارة النقل. واعتباراً من كانون الأول / ديسمبر 2008، اعتبر 72,868 منها مصاباً بعيب بنيوي (نسبة12.1%) و89,024 مصنفة على أنها مترهلة وبالغة القدم (نسبة14.8%).

أما على صعيد السدود، فقد أشار فيلق الهندسة في الجيش الأميركي في تقاريره أن عدد السدود ازداد إلى أكثر من 85 ألفاً، لكن الحكومة الفدرالية تملك أو تشرف على 11% منها فقط، وبقية الجسور تملكها وتشرف عليها سلطات الولايات التي يقع على عاتقها مسؤولية تأمين سلامتها. هناك ولايات عديدة ليس لديها برامج للحفاظ على سلامة السدود، ولا الموارد اللازمة للاعتناء بها، ولا الطواقم اللازمة لمراجعة إجراءات السلامة. على سبيل المثال، ولاية تكساس لديها 7 مهندسين وموازنة 435 ألف دولار، للإشراف على أكثر من 7,400 سد! ارتفع عدد السدود المصنفة غير آمنة من 3,500، عام 2005، إلى 4,095، عام 2007. وضمن هذا الرقم، ارتفع عدد السدود البالغة الخطورة من 1,367، عام 2005، إلى 1,819، عام 2007.

أما فيما يتعلق بمياه الشرب، فإنها تواجه عجزاً سنوياً يبلغ 11 مليار دولار، من أجل استبدال المنشآت القديمة، التي هي على مشارف انتهاء صلاحيتها للعمل، بأخرى تلبي شروط ومواصفات تعليمات السلامة الفدرالية. لا يدخل في هذا الرقم حساب زيادة الطلب على مياه الشرب في السنوات العشرين القادمة. كما تشير التقارير إلى أن التسرب في أنابيب نقل المياه يؤدي إلى خسارة 7 مليارات غالون من المياه النظيفة الصالحة للشرب يومياً.

على صعيد الكهرباء، ازداد الطلب على الطاقة الكهربائية، منذعام 1990، بنسبة 25%، فيما تراجع بناء محطات توليد الطاقة بنسبة 30%. هناك حاجة لتوظيفات مالية كبيرة في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها والتي تبلغ خلال العقدين المقبلين، لغاية 2030، ما بين 1.5 و2 تريليون دولار.

مشكلة في الاقتصاد الأميركي:

تشير الوقائع والأرقام والشهادات المذكورة أعلاه، إلى وجود مشكلة حقيقية في الاقتصاد الأميركي. أما أسباب المشكلة فهي موضع خلاف. لا شك أن الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة بشكل دائم كبدتها نفقات كثيرة. منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم تتوقف الولايات

المتحدة عن خوض الحروب. فور انتهاء تلك الحرب، بدأت حرب كوريا في الخمسينات، ثم حرب فيتنام في الستينات والسبعينات، وتدخل عسكري في لبنان وغرانادا وباناما في الثمانينات، و حرب تحرير الكويت وحرب كوسوفو في التسعينات، وصولاً إلى الحربين الكبيرتين في أفغانستان والعراق، في مطلع القرن الواحد والعشرين، فضلاً عن الانتشار العسكري في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية، ومناطق أخرى. هناك من يعزو الأسباب إلى طبيعة النظام الرأسمالي الوحشي في الولايات المتحدة، والتوجه إلى تعزيز القطاع الخاص الذي يهدف فقط إلى تحقيق الأرباح على حساب القطاع العام، الذي يوفر السلامة العامة والتطوير المستمر، وخصوصاً في البنى التحتية. لقد توسعت الخصخصة بشكل جنوني حتى وصلت إلى قطاع الأمن، وهو قطاع سيادي. وانتشرت بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر الشركات الأمنية الخاصة، وأصبح لها امتدادات عالمية؛ وكانت القوات المسلحة، ولسخرية الأقدار، من أهم زبائنها. كما تابع قطاع التأمين هيمنته على الاقتصاد وبات الموجه والمرشد لكل النشاطات الاقتصادية، حيث لا يجرؤ أحد على القيام بخطوة من دون موافقة التأمين.

أما النظام المالي، فهو يتربع على عرش الاقتصاد؛ وتعمل البنوك كمحرك للاقتصاد والتبادل، واستطاعت ابتداع سياسة الديون الفردية وتوسيع ديون الأعمال، وخصوصاً في قطاع العقارات، وابتداع بطاقات الائتمان من أجل زيادة الاستهلاك وتوفير التسهيلات للمستهلك لأن ينفق أكثر، وتالياً يسهم بتحريك الاقتصاد.

يتحكم بالقرار الأميركي مجموعة من السياسيين والاستابلشمنت الصناعي والمالي، وهو يستخدم قطاع الإعلام من أجل السيطرة على الجمهور وكسب تأييده أو سكوته. في بلد تعتمد طريقة الحياة على العمل الشاق والدؤوب من الصباح إلى المساء، لا يجد المواطن الأميركي متسعاً من الوقت أمامه سوى لمشاهدة شاشات التلفزيون لتخبره بما يحصل. وإذا أراد أن يتوسع، يعمد إلى قراءة الصحف، وجميعها ممسوكة من المجموعة الحاكمة وتنفذ توجهاتها. هكذا كان الوضع، حتى أعلن بنك "ليمان براذرز" إفلاسه وذاب الثلج، ولم يعد بالإمكان تغطية المشاكل ولا إخفاؤها. نعم ظهرت المشكلة وظهر الفقر والبطالة والعجز والمديونية، ناهيك أن حربي العراق وأفغانستان لم تحققا أهدافهما، وغابت لافتات "المهمة أنجزت" التي طالما افتخر الأميركيون بها. ما زال الاقتصاد قوياً، وما زالت الاستابلشمنت قوية، لكن الأميركيين بدأوا بالتحرك تأثراً بما شاهدوه وسمعوه عن الربيع العربي. كان الأميركي يفهم من الإعلام، وخصوصاً المرئي، أن العرب غير ديموقراطيين ولا ينشدون الإصلاح ولا التطوير؛ لكنه شاهد الشعوب تنزل إلى الساحات والشوارع من أجل إزالة الاستبداد وتحقيق المساواة بين المواطنين. هذه الوقائع دفعت عدداً من الشباب الأميركي إلى احتلال رمز قوة المال في العالم، وول ستريت، وسميت حركة الاحتجاج "احتلوا وول ستريت".

حركة احتلوا وول ستريت :

عرفت حركة "احتلوا وول ستريت" عن نفسها في الموقع الرسمي لها (19) على أنها حركة بقوة الشعب، بدأت في 17 أيلول / سبتمبر 2011، في ساحة "ليبرتي" في حي "مانهاتن" المالي، ثم توسعت إلى أكثر من مائة مدينة في الولايات المتحدة الأميركية وإلى أكثر من 1,500 مدينة في سائر أنحاء العالم. تكافح الحركة دفاعاً ضد الهجمات الضارية للبنوك الرئيسية

والشركات المتعددة الجنسيات على العملية الديموقراطية، وضد دور وول ستريت في خلق انهيار مالي تسبب بأكبر كساد منذ عام 1929. لقد استلهمت الحركة مبادئها من الانتفاضات الشعبية في مصر وتونس، وهي تهدف إلى القتال ضد طبقة الـ 1% الأغنى من الناس، الذين يضعون القواعد غير العادلة للاقتصاد العالمي، والتي تعيق تقدم الشعوب ومستقبلها. بدأت الحركة على شكل احتجاجات، تطورت إلى اعتصامات فرقتها الشرطة، ثم انتقل المعتصمون إلى حديقة زوكوتي المجاورة وأصبحت معقلهم الرئيس. حاول الناشطون التحرك بمسيرة إلى مقر الشرطة في نيويورك، لكن الشرطة اعتقلت 700 منهم بجرم عرقلة حركة المرور. استمرت الاعتصامات في نيويورك وواشنطن، لكن الشرطة هاجمت الاعتصامات مجدداً في 16 تشرين الأول / أكتوبر الماضي، واعتقلت 300 متظاهر. في المدن الأوروبية، سجل تحول المظاهرات إلى اشتباكات عنيفة مع الشرطة في روما.

في نيويورك، تم إزالة مخيم الحركة بأمر قضائي، بعد أن اتخذت السلطات موقفاً حازماً منه، وفضت بالقوة اعتصامات الحركة، في "بورتلاند" و"أوكلاند" و"مانهاتن" وغيرها، بحجة تحول تلك المخيمات إلى"بؤر تهدد الأمن والصحة العامة". تحرك الناشطون في ذكرى شهرين على إنطلاقة الحركة في 17 تشرين الثاني / نوفمبر، لكن عمدة نيويورك، بلومبرغ، أصرعلى عدم السماح بإحداث فوضى أو خرق للقوانين، مع إبداء حرصه على "احترام حق المتظاهرين بالتعبيرعن آرائهم". بدأت فعاليات ذلك اليوم، الذي سمي "اليوم الوطني للتحرك"، بمحاولة تعطيل بورصة نيويورك، ومنع موظفيها من الوصول إلى أماكن عملهم. إلا أن المحاولة اصطدمت بطوق أمني شديد فرض على المكان؛ وتحولت الشوارع المحيطة بحي وول ستريت المالي إلى ساحة معركة بين المتظاهرين وعناصر الشرطة، الذين لم يتورعوا عن استخدام القوة ضد المحتجين. وأكدت الحركة على موقعها، على شبكة الانترنت، اعتقال الشرطة 200 من مؤيديها، في الساعات الأولى للتحرك. وإلى جانب تعطيل البورصة، دعت الحركة إلى شل حركة المواصلات في المدينة، عبر احتلال محطات المترو، بالإضافة إلى التظاهر باتجاه الجسور الرئيسية، لاسيما جسر "بروكلين".

تتراوح مطالب المتظاهرين في حركة وول ستريت، بين الحقوق الاقتصادية والحق في مستوى معيشة أفضل، ورفض الاستسلام لحكم "القلة" التي تحتكر السلطة والثروة، ورفض العيش في مجتمع يملك فيه 1% كل شيء، فيما لا يمتلك 99% من المجتمع شيئاً يذكر؛ وهذا ما يذكرنا بمطالب ثورات الربيع العربي التي مزجت بين مطالب الكرامة الوطنية والإنسانية، وحق العيش الكريم في مجتمعات ديمقراطية ونظم عادلة. وقد لفتت حركة "احتلوا وول ستريت" الأنظار إلى خطورة المشكلة الاقتصادية وتداعياتها السلبية؛ وتوقع الكاتب الاقتصادي الأميركي "بول كروغمان" أن تتحول تظاهرات الشباب الغاضبين، على المدى الطويل، إلى "نقطة تحول" في الحياة السياسية الأميركية، وإلى حركة شعبية تصب جام غضبها على الاتجاهات اليمينية الأميركية، مشيراً إلى أن " الحكمة ليست حكراً دائماً على من يعملون في وول ستريت، بل ليس لديهم على الأغلب سوى القليل من الحكمة". تؤكد مصادر حركة "احتلوا وول ستريت" أنها ليست مجرد رد فعل، مثل ماجرى في تونس، على أثر إحراق "بوعزيزي" نفسه، وإنما جرى التحضير لها قبل أشهر من انطلاقتها؛ ومع ذلك فهي تحاول تقليد النموذج المصري في التظاهر والتجمع ونصب الخيام والتحضير لاعتصامات طويلة، وتنظيم حلقات لعرض المطالب ومناقشتها أمام الجمهور، ورسم الشعارات والهتافات المعبرة عن مطالبها، وتزويد المعتصمين بوجبات طعام يومية مستمرة، وإقامة مركز طبي، ومطابخ ومركز إعلامي، وصولاً إلى تنظيم حفلات

سمر ومناقشات ليلية، على غرار ليالي السمر في ميدان التحرير، والاتفاق على مواعيد منظمة للنشاطات عبر وسائل الميديا، الفيس بوك وتويتر- الخ.

ومثل كرة الثلج، تدحرجت الاحتجاجات الشعبية في نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو لتضم المزيد من المؤيدين الغاضبين من الأوضاع الاقتصادية، ودعاة السلام والمدافعين عن نظافة البيئة، ومنتقدي السياسة الخارجية الأميركية، والمحاربين القدامى، ونقابة عمال السيارات، ونقابة عمال النقل، واتحاد المعلمين، ونقابة موظفي الكونغرس. جذبت الاحتجاجات غير المسبوقة في وول ستريت شخصيات معروفة، منها المخرج السينمائي المعارض "مايكل مور" والمفكر الأميركي الرافض لسياسات الادارة الأميركية "نعوم تشومسكي". يؤكد "بول كروجمان" أنه "هو شخصياً يشارك المتظاهرين غضبهم من مشهد ترف أغنياء أميركا، الذين يعود سبب ثرواتهم إلى الضمانات الحكومية؛ ولذلك يرى أنه من حق الشباب الغاضبين رفض النموذج الاستهلاكي الأميركي، ورفض الاستسلام لنفوذ أصحاب الثروات".

حددت حركة "احتلوا وول ستريت" مبادئها التي اعتبرتها عالمية، وهي:

1- الانخراط في ديمقراطية شفافة قائمة على المشاركة المباشرة، وممارسة المسؤولية الشخصية والجماعية، والاعتراف بالمزايا المتأصلة في الأفراد.
2- الاتحاد ضد جميع أشكال الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإعادة تحديد قيمة العمل بشكل عادل.
3- احترام الحياة الخاصة الفردية.
4- الاقرار بأن التعليم حق من حقوق الإنسان.
5- وضع تصورات بديلة للأنظمة السياسية والاقتصادية، على أساس توفير كل الإمكانيات لتحقيق مبدأ المساواة.

احتلوا وول ستريت والإعلام:

تجاهلت وسائل الإعلام الأميركية حركة احتلوا وول ستريت في بدايتها، وأشارت إلى أنها مجرد أحداث شغب، بفعل "قلة مندسة"، وجرت محاولات إعلامية للتعتيم عليها من خلال التحالف بين أساطين المال والسياسة والإعلام؛ وتهكم بعض المسؤولين على المحتجين وسخروا منهم ووصفوهم بأنهم ليسوا سوى "بلطجية"، وبأن الحركة بلا رأس ولا قيادة ولا مضمون حقيقي. أما المرشح الرئاسي الجمهوري، ميت رومني، فقد أدان المظاهرات ووصفها بأنها "حرب طبقية"؛ وسخرت قناة "سي ان بي سي" من المتظاهرين، ووصفتهم بأنهم غير جادين.

واتهمت مواقع على الإنترنت، وأبرزها موقع قصة الحرية، الحركة بأن عناصرها يرمون الزجاجات على الشرطة قبل أن يرد عناصر الشرطة عليهم، وبأنها تثير الكراهية والعداء للسامية والعنف، وبأن الإخوان المسلمين يشاركون بها، وأنها تستخدم الأطفال لعرقلة المرور، وبأنها احتلت قنصلية إسرائيل في بوسطن، وأرهبت بائع هوت دوغ أميركي، وطالبت عمدة المدن بوضع حد لهذه الحركة (20).

وفي جانب آخر، راحت بعض المواقع ووسائل الإعلام تثير انتباه جمهور الموقع إلى التظاهرات التي تجري في موسكو ضد بوتين واعتبارها أولوية على ما يجري داخل الولايات المتحدة، وأيد موقع احتلوا وول ستريت مطالب المتظاهرين الروس معلناً "إننا نحن 146%"، في إشارة إلى التزوير في الانتخابات الروسية، حيث ورد أنه سجل في أحد الصناديق نسبة اقتراع 146%. (21)

استنتاج

يتضح مما تقدم أن الاقتصاد الأميركي يعاني من مصاعب كبيرة جداً، وأنه آن الأوان كي تعالج الثغرات الكبيرة في هذا الاقتصاد. البطالة تزداد، ولا أمل بخلق وظائف جديدة تلبي الاحتياجات المقبلة لسوق العمل؛ كما أن المديونية ترتفع وترهق الاقتصاد، وقد أصبحت البنى التحتية مترهلة ولا تلبي حاجات المواطنين ولا متطلبات الاقتصاد، كما تشكل في بعض الأحيان خطراً على السلامة العامة وتتطلب معالجة سريعة ومكلفة تزيد من الأعباء المالية والاقتصادية على الحكومة الفدرالية. النتائج الاجتماعية مقلقة، وهناك خوف حقيقي من أن يؤدي انتشار الفقر إلى انتشار الفساد والانحراف والجريمة، وإلى تغيير حقيقي في المجتمع الأميركي.

تنطلق حركة وول ستريت من عوامل عميقة الجذور، وتحوز على تأييد كبير داخل الولايات المتحدة وفي الدول الصناعية، وخصوصاً في أوروبا حيث يتضرر القطاع الأكبر من الناس من الأنظمة الاقتصادية القاسية ومن الرأسمالية الوحشية. في المقابل، تتعرض هذه الحركة إلى هجوم عنيف من الاستابلشمنت السياسية والاقتصادية الحاكمة، وخصوصا الإعلامية في الولايات المتحدة والغرب عموماً، وتتعرض لحملة تشهير وإساءة، وتستغل أي هفوة أو خطأ، أو تنسب أي أمر سوء إليها، من أجل تقويض حركتها ووقف انتشارها أو حرفها عن مسارها الأساسي نحو اهتمامات أخرى. تبقى الانتخابات هي الفيصل في هذا النزاع الناشب بين مؤسسات أميركية عريقة وحركة شعبية عميقة الجذور. مهما تكن نتائج هذا الحراك في المستقبل، فقد بات مؤكداً أن النظام الأميركي تعرض لهزة كبيرة جداً سوف تؤدي حتما إلى تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي أو إلى بلوغ حالة من الانقسام الداخلي الحقيقي على أساس طبقي، قد يطيح بالقيادة الأميركية للعالم، ما لم تبادر الإدارة، ومعها المؤسسات السياسية والإعلامية، إلى تدابير حاسمة تنقذ البلاد من الانهيار. الصورة هي سوداء بالإجمال، إنما يبقى القرار الأميركي الجريء ضرورياً من أجل وقف التدخلات المكلفة في العالم وإجراء إصلاحات جذرية في الاقتصاد، لتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على أكبر وأقوى دولة في التاريخ.

الفصل الخامس

اتجاهات الرأي لدى المجتمع الاميركي والبروباغاندا الإعلامية للحزبين الديموقراطي والجمهوري

إن عملية إدارة وتقييم الرأي العام وتحديد اتجاهه في الولايات المتحدة هي معقدة جداً، نظراً للتعقيدات الموجودة أصلا في المجتمع الأميركي. لا يعتبر الأميركيون أنفسهم ورثة تاريخ مجيد أو عريق، بل يرون أنهم مجموعة من المستوطنين، جاءوا إلى العالم الجديد وقاموا ببنائه وإعماره وأنشأوا أقوى دولة في التاريخ، مبنية على قيم الحرية، ومجتمع خلق الفرص أمام الأجيال والاعتماد على الفرد والمبادرات الفردية في الصناعة والأعمال والتجارة والمال. يعزو الأميركيون تقدم بلادهم إلى دور الإنسان الأميركي في تحقيق التقدم التكنولوجي والعلمي والاقتصادي، وفي الابتكارات والاختراعات، ولا يعترفون بدور الدولة سوى في توفير مناخ الحرية وتسهيلات العمل والأنظمة الراعية لذلك.

في هذا الواقع الفريد، يتوزع الشعب إلى أكثرية، من أصل إنغلوسكسوني، وإلى أقليات هي مجموعات إثنية مختلفة، هاجرت في الغالب هرباً من اضطهاد أو فقر وملق أو سعياً لفرص جديدة وتحقيق طموحات، والوصول إلى الحلم الأميركي، وحازت على حرية لم تتمتع بها في بلدها الأم، فانضوت في المنظومة الأميركية والتزمت بموجبات المواطنية الأميركية وتمتعت بحقوقها.

مؤثرات الرأي العام الاميركي:

المصالح الاقتصادية:

تشكل المصالح الاقتصادية حيزاً أساسياً في تكوين الرأي العام الأميركي وموقفه من القضايا المطروحة. نلاحظ في الانتخابات على أنواعها، رئاسية أو الكونغرس أو حكام الولايات ومجالسها، أنه تطرح مواضيع خلق وظائف جديدة وخفض الضرائب واستحداث ضرائب جديدة، أو علاوات على الرواتب والحد الأدنى للأجور والخدمات الطبية والتأمينات الاجتماعية، وقضايا بيئية، كعامل أساسي لجذب الناخبين أو لإبعادهم بين المتنافسين فرديا أو بين الأحزاب المتنافسة. تتدرج المصلحة الاقتصادية من الفردية إلى الجماعية إلى المناطقية، التي تشمل مدن أو مناطق أو ولايات بكاملها، وتسحب مواقف التأييد والرفض على الجماعات طبقاً لمصالحها.

العامل الديني :

يعتبر تأثير الديني في السياسي من الثوابت السياسية والثقافية والاجتماعية في المجتمع الأميركي. ورد في كتاب "بلاد الله"، لوالتر راسيل ميد (22) الأستاذ في مجلس العلاقات الخارجية، والذي نشرت مجلة "فورين أفيرز" الواسعة الانتشار ملخصا عنه: "كان الدين دائماً قوة رئيسية في الولايات المتحدة سياسة وهوية وثقافة. الدين يحدد سلوك الأمة ويساعد على تشكيل أفكار أميركا حول العالم، ويؤثر على الطريقة التي تتصدى فيها للأحداث الواقعة ما وراء الحدود. إن الدين هو إحساس الأميركيين بأنفسهم كشعب مختار، وإيمانهم أن عليهم واجب تعميم القيم الأميركية في أنحاء العالم." ويضيف أنه بالطبع ليس كل الأميركيين يؤمنون بذلك، لكن نسبة المؤمنين كافية من أجل فرض نفوذها على سلوك الإدارة في الداخل والخارج. في السنوات الأخيرة، اكتسبت معظم تيارات المحافظين البروتستانتيين الكثير من المؤيدين، فيما تراجع عدد الليبراليين البروتستانتيين وضعف اتجاههم. إن أية محاولة لفهم تأثير الدين في السياسة الخارجية تتطلب إلقاء نظرة معمقة على صعود البروتستانتية المحافظة أو الإنجيليين المحافظين. ويطلق البعض عليهم لقب "المسيحيين الصهاينة"، بسبب التصاقهم بإسرائيل ودعمهم غير المحدود لها، انطلاقاً من إيمان ديني.

يشكل البروتستانت من أتباع الكنيسة الإنجيلية غالبية كبيرة، وينتمون إلى مدرسة في الفكر الديني المسيحي تشكلت معالمها في القرن التاسع عشر، وهي تعتمد التفسير الحرفي لنصوص الكتاب المقدس (العهدين القديم والجديد)، وتقسم التاريخ إلى سبع مراحل، تقع المرحلة الراهنة في نهاية السادسة وعلى أعتاب السابعة والأخيرة، التي يظهر فيها المسيح مرة أخرى، ويحكم العالم ألف سنة، بعد أن ينتصرعلى الدجال في معركة أرماجدون. إن فكرة ظهورالمسيح، هي الأساس في معتقد هذه المدرسة، وتدور حولها باقي القضايا. وتعتقد بأن الظهور بات وشيكاً، وتؤكد أن العالم يعيش عصر الظهور، وأن هذا الجيل، طبقاً لـ"هال لندسي"، صاحب أكثر الكتب شهرة في هذا الموضوع، هو آخر جيل قبل الظهور. وترى أيضا بأنه تسبق ذلك علامات تهيئ لظهورالمسيح وتبشر به، ومنها حدوث كوارث وحروب أشير لها في الكتاب المقدس. ولذلك، فعندما تحصل مثل هذه الأحداث لا يساعد أتباعها على التخفيف من مآسيها، بل يفرحون بها ويسعدون لأنها في نظرهم تبشر بقرب الظهور الثاني الذي ينتظرونه بفارغ الصبر. وهم يعتقدون بأنه كلما كثرت الكوارث وكبر حجمها، اقترب الظهور. وعندما حدثت كارثة تسونامي، وما تلاها من مآسي، رأوا فيها إحدى الكوارث الكبرى التي أشار إليها الكتاب المقدس من غير أن ينص عليها صراحة.

ينظرالمسيحيون المحافظون الصهاينة إلى المعاناة البشرية بعدم اهتمام ولا مبالاة. ويعتبرون الحروب من علامات الظهور، ويشجعونها كما شجعوا الحرب على العراق (مثل المحافظين الجدد)؛ بل زعموا أنهم وجدوا نبوءة لها في كتاب "رؤيا يوحنا"، حيث تكرر سقوط بابل التي يشار بها إلى العراق، ثلاث مرات. كما يرى هؤلاء أن ما حدث من معارك قرب الفرات، في بداية الإحتلال الأميركي للعراق، يؤكد ما ورد في هذا الكتاب. وجدوا ما يفترضون أنه إشارة إلى تقسيم العراق في إحدى عبارات كتاب الرؤيا "وصارت المدينة العظيمة ثلاثة أقسام". ولذلك فهم اليوم يشجعون على تقسيمه (أقر الكونغرس الأميركي توصية بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات اقترحها نائب الرئيس الحالي، جو بايدن، بناء لأفكارهم عندما كان رئيساً للجنة

العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ). وتلتقي هذه الأفكار مع أفكار المحافظين الجدد، وهم السياسيون القادمون من مراكز الدراسات والأبحاث والجامعات الكبرى، والذي نشر كبيرهم، المستشرق اليهودي المعروف والمستشار غير الرسمي للرئيس جورج بوش الثاني برنارد لويس، كتاباً في التسعينات "تنبؤات- مستقبل الشرق الأوسط" حول تقسيم منطقة الشرق الأوسط، وذكر العراق بالذات. كما أنهم لا يشجعون على تحقيق السلام، لأنه برأيهم لن يتحقق قبل ظهور المسيح، ويعتبرون الدعوة إلى السلام بدعة وهرطقة. وقد أشار إلى ذلك الواعظ التلفزيوني المعروف، بات روبرتسون، الذي قال "إن الأمور في المجتمع يجب أن تسير نحو الأسوأ وليس إلى الأحسن، وأن المسيحيين يجب أن يعملوا على عدم تأخير رجوع المسيح". ومن هذا المنطلق، فهم لا يهتمون بما تقوم به الأمم المتحدة من محاولات لإحلال السلام وتسوية النزاعات، تماماً كما لا يهتم بذلك المحافظون الجدد أيضاً.

ينظر البروتستانت المحافظون إلى القضايا السياسية والاجتماعية مثل نظرتهم إلى الكوارث، ومنها النزاع العربي - الإسرائيلي. فهم يعتبرون أن جمع اليهود في فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل علامة من علامات الظهور. وقد بدأوا بالعمل على تحقيق ذلك منذ القرن التاسع عشر، بل حتى من قبل، من خلال الجمعيات والمنظمات التي أنشأوها. وبعد إنشاء دولة إسرائيل ازداد نشاطهم، وما يزالون يعملون على هجرة اليهود إلى إسرائيل، وهم يغرون من يتردد في الهجرة إليها بالمال والمساعدات، واكتسبوا لقب المسيحيين الصهاينة بسبب دورهم في هجرة اليهود. وهم يؤكدون دائماً على ضرورة وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل من دون قيد أو شرط، ويعتقدون بأن الرب يبارك الولايات المتحدة لأنها تساند إسرائيل وتساعدها وتقف إلى جانبها؛ ويؤكدون أن اليهود ما زالوا شعب الله المختار، على عكس ما يراه باقي المسيحيين الذين يعتقدون بأن اليهود شعب مغضوب عليه لأنه رفض المسيح. ويعتبرون الفلسطينيين الذين يناضلون ضد الإحتلال أعداء للرب ويطالبون إسرائيل باستعمال القوة ضدهم وإلحاق الأراضي المحتلة بها. كما أن "ديك أرمي"، الرئيس السابق للأغلبية الجمهورية، برر في مقابلة تلفزيونية التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، ودعا إلى ترحيلهم إلى الدول العربية (23). وبعضهم، مثل روب ريتشارد، اعتبر الفلسطينيين أجانب وآخرون اعتبروهم من "العماليق"؛ وبعضهم، مثل ديفيد هانت (24) ومؤخرا نيوت غينغريتش، أنكروا وجودهم أساساً.

وبعد 11 أيلول / سبتمبر، كثرت انتقاداتهم للإسلام؛ فقد قال بات روبرستون عن الإسلام "إنه دين عنيف ويدعو إلى تدمير العالم، وإن الأميركيين المسلمين شكلوا خلايا إرهابية لتدمير الولايات المتحدة". وهم يدفعون الإدارة الأميركية إلى ضرب إيران لأنها تعلن العداء لإسرائيل. إنهم يريدون أيضاً أن تكون حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات، طبقا لما ورد في سفر التكوين: (لنسلك أعطي هذه الأرض من النيل إلى النهر الكبير الفرات). ولذلك يرفضون فكرة الأرض مقابل السلام، بل يعتبر بعضهم، مثل مايك ايفانز، عملية السلام مؤامرة عالمية لسرقة أورشليم من اليهود. كما يدعون إلى هدم المسجد الأقصى كي يبنى مكانه الهيكل الثالث حتى يؤدي فيه المسيح فريضة الأضاحي. يقول ارفنغ بكستر إنه قبل حرب أرماجدون فإن الهيكل سيبنى في حياتنا وإن مسجد قبة الصخرة يجب أن يؤخذ إلى مكة. اعتبر بات روبرتسون (25) إصابة

آرئيل شارون، رئيس وزراء إسرائيل السابق بالمرض الذي لم يفق منه إلى الآن، عقاباً إلهياً لأنه كما يقول "قسم أرض الرب وأنا أقول الويل لأي رئيس وزراء لإسرائيل يتخذ قراراً مثل هذا من أجل أن يرضي الإتحاد الأوربي والأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأميركية". وتتواجد غالبية المسيحيين المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يبلغ عددهم عشرات الملايين، وهم ينشرون فكرهم من خلال آلة إعلامية ضخمة يحركها عدد كبير من المنشورات وما يقارب من ألفي محطة راديو إذاعية ومئتين وخمسين محطة تلفزيونية!.

هذه هي أبرزالقوى الدينية المؤيدة لإسرائيل، وهي ما تزال شديدة النفوذ وتحبط أي تفكير بعملية السلام في فلسطين، منطلقة من عقيدة دينية وقدرات إعلامية مذهلة تكاد تهيمن على عقول الأميركيين وتتجاوز تأييد اليهود الأميركيين لإسرائيل. وصل العديد من أتباع هذه الجماعة إلى الكونغرس والإدارة، وكان الرئيس السابق جورج بوش الثاني واحداً منهم، ولم يتردد في الإعلان أن الله اختاره للرئاسة! وكان يطابق سياسته تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي مع عقيدته الدينية، وعمد إلى إصدار خريطة الطريق لتسوية النزاع، بعد مخاض عسير؛ وهو متأكد أنها لا تحمل أية صيغة تنفيذية، بغض النظرعن عدم عدالتها.

يهيمن هذا التفكيرالأسطوري الخرافي على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فيما نرى البراغماتية تسيطر على منهج العلاقات مع أوروبا وآسيا وباقي دول العالم. هذا التزاوج غير الطبيعي في التفكير لا يمكن أن يصل إلى حسم حقيقي إلا عندما تشعر الولايات المتحدة بالضرر من سياستها، وخصوصاً إذا تصدى لها العرب والمسلمون. لكن الواقع مرير؛ فمعظم الدول العربية والإسلامية تتبع سياستها من دون نقاش، ولا تتساءل عن مصير الشعب الفلسطيني، ولا عن المقدسات الإسلامية في القدس والخليل، ويبدون عدم إكتراث لما يعانيه الفلسطينيون من قمع وهيمنة عنصرية ومن أعمال التهويد المستمرة في القدس. تبسط هذه القوى نفوذها على السياسيين من الحزبين الجمهوري والديموقراطي رغم أن اتباعها هم تقليدياً ينتمون إلى الحزب الجمهوري، كونه الأقرب إليهم أيديولوجياً، باعتباره حزباً محافظاً.

انطلقت بعض القوى المحافظة، ومنها حزب "الشاي" الذي يسيطر على سياسته التفكير المحافظ المتشدد المصلحي، لتضع المصلحة الاقتصادية والوطنية الأميركية فوق الاعتبارات الأيديولوجية. عند هؤلاء، بدأنا نشهد غلبة المصلحة على الأيديولوجيا. يتجلى ذلك في سياسة المساعدات الخارجية التي يدعون إلى وقفها، ومنهم ريك بيري، حاكم ولاية تكساس والمرشح الرئاسي عن الحزب الجمهوري، الذي دعا إلى إنهاء المساعدات الخارجية وتصفيرها، بما في ذلك المساعدات لإسرائيل (26)، وتسبب بحملة شعواء عليه من المسيحيين الصهاينة. فيما انتقد المرشح الجمهوري الآخر، السيناتور ميت رومني، الاستدانة من الصين من أجل تقديم المساعدات لغيرها (27). ويتشدد المحافظون، مثل جميع القوى اليمينية، بقوانين الهجرة حتى أن ولاية أريزونا، التي يسيطر عليها المحافظون المتشددون، سنت قانوناً متشدداً للهجرة، مما حدا بالمحكمة الفدرالية إعادة النظر به كونه يخالف أحكام الدستور.

المصالح السياسية:

يتنازع النفوذ السياسي في الولايات المتحدة الحزبان الجمهوري والديموقراطي، فيما تشكل الأحزاب الأخرى أقليات صغيرة لا يتسنى لها دخول المجالس التمثيلية في كونغرس الولايات وكونغرس الولايات المتحدة.

الحزب الديموقراطي أصبح، منذ عام 1932 وفي عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، ممثلاً للتيارات الليبيرالية، وداعماً للنقابات العمالية، ومؤيداً لسياسة تدخل الحكومة في الاقتصاد، ومرتبطاً بالأفكار التقدمية المتحررة. على الصعيد الاجتماعي، يتسامح الديموقراطيون في مسائل الإجهاض والشذوذ الجنسي وزواج المثليين، انطلاقاً من ليبيراليتهم. ينتمي أكثرية السود والأقليات، وخصوصاً اليهود، إلى الحزب الديموقراطي الذي أوصل أول رئيس أسود في تاريخ الولايات المتحدة.

أما الحزب الجمهوري فهو حزب محافظ وحزب الرأسمالية؛ يركز على تكافؤ الفرص والمساواة والحفاظ على العائلة وتماسكها، ويرفض أية قوانين تحد من الروابط العائلية، مثل زواج المثليين، ويرفض زيادة الضرائب وتدخل الحكومة في الاقتصاد. عارض الحزب الجمهوري بشدة خطة الضمان الصحي التي قدمها الرئيس أوباما، لأنها تدخل الدولة في هذا القطاع، واستطاع الديموقراطيون تمريره بصعوبة بالغة.

تاريخياً، من المهم أن نذكر أن الحزب الديموقراطي كان يؤيد العبودية، بينما رفضها الحزب الجمهوري. وكانت هذه المسألة أساسية في نشوب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في أواخر القرن التاسع عشر، والتي حسمت لصالح الشمال أو الفدراليين، وكان الرئيس إبراهام لنكولن، الذي يعود اليه الفضل في تحرير العبيد، من أبرز شخصيات الحزب الجمهوري التاريخية.

يتخذ الحزب الديموقراطي الحمار شعاراً له، فيما يتخذ الحزب الجمهوري الفيل.

البروباغاندا أو الدعاية والترويج:

في السياسة الداخلية تتوزع معسكرات الحزبين بشكل مبدئي كما يلي:

بشكل عام، ينضم إلى الحزب الديموقراطي العمال ومحدودو الدخل والأقليات من السود والإسبانيين والفقراء واليساريون والليبيراليون والتقدميون المتحررون. بينما ينضم إلى الحزب الجمهوري المحافظون والمتدينون والرأسماليون والصناعيون ورجال المصارف والمال، وكل من يتبعهم. وتختلف الأيديولوجيا بين الفريقين، إلا أنها تتفق على احترام الدستور والقيم الأميركية والالتزام بالمثل والقوانين.

يلعب الإعلام وجماعات الضغط دوراً أساسياً في الحياة السياسية الأميركية. من يملك الإعلام يملك القرار؛ لذلك نلاحظ كثافة المحطات التلفزيونية والصحف والمواقع الإلكترونية

لمختلف الجماعات السياسية. تتمول وسائل الإعلام من الإعلانات، وهنا تبرز العلاقة المتشابكة بين الإعلام والإعلان في بلد يعتمد الشفافية والمساءلة. لا يمكن لأية محطة تلفزيونية أو إذاعية أو صحيفة أو موقع إلكتروني أن تستمر من دون دعم مالي من واردات الإعلانات التي يتحكم بها اللوبي الصناعي المالي. لذلك تقع الوسائل الإعلامية تحت هيمنة الممول، أي الشركات الكبرى العملاقة التي تختار ما يناسبها من الوسائل، وتمده بالإعلانات، أي بالموارد المالية اللازمة. ومن هنا، نرى ظاهرة إبراز أخبار وإغفال أخرى في الإعلام بما يتناسب مع مصلحة القوى الممولة. حاصر الإعلام رؤساء جمهورية ووزراء، ودفع بعضهم إلى الاستقالة عند إثارة أية مخالفة أو فضيحة. إن الحرية المطلقة للإعلام تجعل منه قوة لا يستهان بها. والملفت أن تسريب وثائق وزارة الخارجية الأميركية لم تجر ملاحقته قضائياً في الولايات المتحدة، باعتباره عملاً إعلامياً، فيما اكتفت وزارة الدفاع بمعاقبة العريف برادلي مانينغز، الذي سرب الملف الإلكتروني للوثائق إلى جوليان أسانج، صاحب موقع ويكيليكس.

في السياسة الخارجية:

في الغالب، يتفق الحزبان على المواقف السياسية الخارجية، ونادراً ما نشهد خلافات عميقة بينهما. تخضع السياسة الخارجية لقياس المصالح الأميركية من قبل الإدارة والكونغرس معاً، ما عدا السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، التي تسيطر الأيديولوجيا عليها من دون حساب للمصالح. تستطيع جماعات الضغط الدينية، وخصوصاً البرتستانتيون المحافظون، استخدام نفوذهم للسيطرة على القرار الأميركي في الشرق الأوسط، سواء أكانت الإدارة جمهورية أم ديموقراطية. إنها موجودة بين كل القوى السياسية، مع أنها تتركز في الحزب الجمهوري المحافظ. لم تستطع أية إدارة تحقيق أي تقدم، ولو جزئي، في تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي، رغم تنازلات العرب منذ اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 إلى مشروع ريغان ومؤتمر مدريد وأوسلو ومفاوضات كامب ديفيد وواي ريفر إلى خارطة الطريق ومهمة جورج ميتشل. كما أنها لم تستطع فرض أي ضغط على إسرائيل، لأن القوى الدينية النافذة تقف بالمرصاد عبر الإعلام والكونغرس لإجهاض أي ضغط مهما كانت المسألة عادلة، مثل المستوطنات.

أبرز مثال على تغليب الأيديولوجيا الدينية على المصالح هو موقف الولايات المتحدة المعادي لإيران منذ أكثر من ثلاثين سنة. لم تتعرض الولايات المتحدة من إيران لأي اعتداء سوى احتجاز عناصر السفارة لمدة سنة ثم أفرجت عنهم سالمين. في فيتنام، مثلاً، خسرت الولايات المتحدة في حربها مع هذا البلد أكثر من خمسين ألف قتيل ومئات آلاف الجرحى، وهي اليوم تقيم علاقات عادية بل جيدة معها. أما باكستان، فهي ما تزال دولة حليفة للولايات المتحدة رغم أن تنظيم القاعدة انطلق من حليفتها أفغانستان ونفذ عمليات إرهابية داخل الولايات المتحدة، وتبين أن باكستان كانت الملاذ الآمن لزعيم القاعدة بن لادن. ما تزال الولايات المتحدة تقدم مساعدات سنوية لباكستان (على الرغم أن العلاقات بين البلدين تشهد توتراً على خلفية غارات الطائرات الأميركية على المدنيين). لم تكن إيران مثل فيتنام ولا هي مثل باكستان، لكن العداء الأميركي ناتج عن موقفها المتشدد من إسرائيل، والذي لا تتسامح به الجماعات الدينية الضاغطة ولا يغامر أي سياسي بالتمرد عليها. وما غزو العراق إلا استجابة لضغوط هذه الجماعات، لأن

العراق دولة تمتلك قدرات بشرية وموارد طبيعية من نفط ومياه وطبيعة تمكنها أن تكون دولة مؤثرة في المنطقة قد تشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل. جرى تلفيق تهم، مثل حيازة أسلحة الدمار الشامل والتعامل مع القاعدة، من أجل غزو هذا البلد وتدميره. لقد تكبدت الولايات المتحدة في العراق خسائر استراتيجية كبيرة، وكل ذلك لمصلحة جماعات المسيحيين المتشددين ومعتقداتها الغيبية.

استنتاج

بين الأيديولوجيا والمصالح تتشكل السياسة الأميركية. تأتي الأيديولوجيا بمعظمها من تأثير البروتستانتيين المحافظين، المعروفين بالمسيحيين الصهاينة، الذين يتمتعون بتأثير مذهل على الوسط السياسي والإعلامي الأميركي. ولا يخفى أن هناك تحالفات وتقاطع مصالح بينها وبين المجموعات الصناعية والمالية الذي يعرف بالاستابلشمنت الأميركي. تنطلق المصالح الاقتصادية للصناعيين والماليين لتتوافق مع الأيديولوجيا الدينية وتخترق الحزبين السياسيين الوحيدين، الجمهوري والديموقراطي، من أجل إرغام الإدارة، مهما كان انتماؤها، والكونغرس على تنفيذ مصالحها. يحرص هذا التحالف على تكبيل الإدارة، وذلك بإفقادها السيطرة الكاملة على الكونغرس. من النادر أن يسيطر حزب ما على الإدارة والكونغرس معاً؛ ومؤخراً، فقد الرئيس أوباما، الذي فاز بالانتخابات وكان حزبه يسيطر على المجلسين أي الشيوخ والنواب، السيطرة على مجلس النواب عندما فاز الجمهوريون بالغالبية في الانتخابات النصفية التي جرت عام 2010. الأمر نفسه حصل حتى للرئيس جورج بوش الثاني عندما فاز الحزب الديموقراطي بالغالبية في الانتخابات النصفية 2006، الأمر الذي كبل الإدارة في اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية وغيرها. إن ما عرضناه يتجاوز الصدفة إلى ما يشبه الظاهرة، والتي يضعها البعض في إطار نظرية المؤامرة.

إن حقيقة هيمنة المتشددين الدينيين على الحزبين ليست قابلة للشك، وارتباطها بمصالح المجموعة الاقتصادية والمالية شبه مؤكد، وتمويلها لوسائل الإعلام واضح؛ لذلك سوف تبقى الولايات المتحدة محكومة من هذا المثلث إلى أن تشعر بألم اقتصادي بالغ يدفعها إلى البحث عن مصالحها. ولغاية الوصول إلى ذلك الزمن، تبقى البروباغاندا والإعلام والنشاطات السياسية للحزبين تعمل ضمن إطار المتشددين الدينيين والحرص على كسب رضاهم ومصالح المجموعة الاقتصادية التي تمول وسائل الإعلام للعمل لمصلحتها.

المراجع

(1)راجع إرث الأسلحة النووية السوفياتية
http://books.sipri.org/files/RR/SIPRIRR10.pdf
(2)صحيفة نيويورك تايمز الأميركية
http://www.nytimes.com/1994/11/23/world/clinton-thanks-ukraine-with-200-million.html?scp=10&sq=ukrania%20nuclear%20weapons%20to%20be%20eliminated&st=cse
(3) نص قرار مجلس الأمن رقم 1483
http://www.iamb.info/pdf/unsc1483ar.pdf
(4) صحيفة الشعب الصينية
http://english.peopledaily.com.cn/90780/7574929.html
(5) نظرة عامة على استراتيجية الأمن القومي الأميركية - البيت الأبيض
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf
(6) صحيفة واشنطن تايمز
strategic-i/ http://m.washingtontimes.com/news/2011/dec/14/us-will-leave-iraqi-airspace-clear-for-
(7) موقع استعلامات العلاقات الأميركية السعودية
http://www.susris.com/2011/02/14/today-in-history-king-abdulaziz-and-president-roosevelt-meeting/
(8) Global Security magazine
(9)موقع شركة بترول ابو ظبي الوطنية
http://www.adnoc.ae/arabic/content.aspx?newid=306&mid=306
(10) تقرير إدارة المسح الجيولوجي
http://www.usgs.gov/newsroom/article.asp?ID=1911
(11) تقرير إدارة المسح الجيولوجي
http://pubs.usgs.gov/fs/2011/3113/
(12) موقع وكالة المخابرات المركزية
https://www.cia.gov/library/publications/the-world factbook/rankorder/2178rank.html?countryName=Bahrain&countryCode=ba&regionCode=mde&rank=66#ba
(13) مجلة فورين بوليسي تشرين الثاني 2011
http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century
(14) من شبكة "سي ان ان" كلام وزير الدفاع بانيتا
http://edition.cnn.com/2011/12/02/world/meast/israel-peace-talks/index.tml
(15) http://www.usdebtclock.org/
(16)http://www.usatoday.com/money/world/2011-07-19-china-debt-debate_n.htm
(17) http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/12/21/AR2010122102570.html

(18) موقع البنى التحتية الاميركية http://www.infrastructurereportcard.org/
(19) موقع حركة احتلوا وول ستريت http://occupywallst.org/about/
(20) موقع قصة الحرية
http://thestoryofliberty.intuitwebsites.com/The-problem-with-Occupy-Wall-Street.html?gclid=CKDHiJ62oK0CFYMXzQodHCzm_Q
(21) http://occupywallst.org/
(22) بلاد الله :مجلة فورين افيرزايلول2006
http://www.foreignaffairs.com/articles/61914/walter-russell-mead/gods-country#
(23)http://www.awitness.org/journal/palestinians_out.html
(24)http://ldolphin.org/huntislam.html
(25)http://mediamatters.org/research/200601050004
(26) http://www.theblaze.com/stories/rick-perry-says-foreign-aid-in-his-administration-would-start-at-zero-even-for-israel/
(27) http://blogs.jta.org/politics/article/2011/11/23/3090427/wolfowitz-throws-down-the-gauntlet-on-foreign-aid